المشروع السنوي للأداء
لمهمة تكنولوجيات الاتصال
لسنة 2025

الفهرس

المحور الأول: تقديم المهمة 2

1. استراتيجية المهمة 3
2. برامج المهمة 12
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 12

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة 17

I. **برنامج التنمية الرقميّة** 18

1. تقديم البرنامج 19
2. أهداف ومؤشرات الأداء 24
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 43

II. **برنامج القيادة والمساندة** 47

1. تقديم البرنامج 48
2. أهداف ومؤشرات الأداء 51
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 63

III. **الملاحق** 69

1. بطاقات المؤشرات 70
2. بطاقات الفاعلين العموميين 109
3. بطاقة النوع الاجتماعي للمهمة 118

المحور الأوّل
تقديم المهمة

1- استراتيجية المهمة:

تكمن غاية مهمة تكنولوجيات الاتصال في السعي إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي الرقمي والمالي وتوفير الخدمات الرقمية وضمان الوصول إليها لجميع الفئات الاجتماعية في كافة المناطق على قدم المساواة بما يمكن من تكريس مقومات التحول الرقمي الشامل ويسهم في تعزيز التنمية المستدامة ويحسّن جودة حياة المواطنين والمواطنات.

هذا وقد تمّ ضبط استراتيجية مهمة تكنولوجيات الاتصال في إطار برنامج الإصلاحات الكبرى للحكومة وأخذا بعين الاعتبار لأهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030 واستراتيجيات المنظمات والهيئات الدولية حول التنمية الرقمية على غرار الاتحاد الدولي للاتصالات وكذلك للرؤية الاستشرافية لتونس في أفق سنة 2035 المتعلّقة بالتنمية الرقميّة والمحاور الاستراتيجية لمخطط التنمية 2023-2025.

- **أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030**، لا سيّما:

✓ **الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية** "إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار"

يتّجه العمل نحو تكثيف النفاذ الشامل إلى شبكة الإنترنت لضمان الاندماج الاجتماعي وتوفير فرص النفاذ للمعلومة والمعرفة لكافة فئات المجتمع وذلك من خلال تعميم الاستفادة من السعة العالية جدا وضمان فضاء سيبرني مؤمن على المستوى الوطني.

✓ **الهدف الرابع: التعليم الجيّد**:

إن لتكنولوجيات المعلومات والاتصال دورا محوريا في تحقيق هذا الهدف لاسيما من خلال تطوير البنية التحتية للاتصالات للمؤسسات التربوية وتوفير مراجع تعليمية

وحلول رقمية وبرامج وتطبيقات تفاعلية تواكب التطوّر التكنولوجي وتتيح للمتعلم اكتساب مهارات جديدة في مجالات واعدة، هذا فضلا عن تيسير التعلّم عن بعد.

✓ **الهدف السادس عشر: السلام والعدالة والمؤسسات القوية** "تشجيع إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات".

كما يساهم قطاع تكنولوجيات الاتصال في تنفيذ استراتيجية الحكومة لتعصير الإدارة من خلال رقمنة الخدمات الإدارية لتبسيط الاجراءات وإرساء إدارة إلكترونية في خدمة المستخدمين (المواطن والمؤسسة) تكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة: شفافية، نجاعة، وموثوقية وسلامة وجودة الخدمات.

✓ **الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد** "تعزيز النمو الاقتصادي والشامل للجميع والمستدام وتوفير العمل اللائق للجميع".

تتكثّف الجهود للنهوض بالاقتصاد الرقمي للرفع من قدرته التشغيلية ومن مساهمته في الناتج المحلّي الإجمالي وذلك بمواصلة العمل على تدعيم البيئة الرقمية والتشجيع على خلق فرص الاستثمار وجعل تونس قطب تميز إقليمي في المجال الرقمي.

✓ **الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين** "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات":

تندرج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن استراتيجية المهمة للفترة القادمة بغاية ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة لاسيّما من خلال توظيف التكنولوجيا الرقميّة. وفي هذا الصّدد، يتّجه العمل في إطار برنامج "تونس الناشئة" نحو مزيد التعريف بالمشروع في كافة الجهات وتنظيم حلقات تكوينية قصد تشجيع باعثي المؤسسات الصغرى

والإطارات الشابة من الجنسين وخاصة النساء والفتيات من داخل تراب الجمهورية لبعث مؤسسات والمشاركة في هذا البرنامج.

كما تعمل المهمة في إطار احترام التعهدات الدولية والوطنية الخاصة بحقوق الطفل، على تعزيز تكافؤ الفرص في الوصول إلى التكنولوجيا، وتوفير بيئة رقمية آمنة للأطفال.

✓ **الهدف الثالث عشر: مكافحة تغيّر المناخ**

يتجه العمل في هذا الإطار على استخدام التكنولوجيات الحديثة للتخفيف من تأثيرات تغير المناخ وتطوير حلول مستدامة للحد من انبعاثات الكربون وتعزيز الاستدامة البيئية.

❖ **استراتيجيات المنظمات والهيئات الدولية حول التنمية الرقمية على غرار الاتحاد الدولي للاتصالات:**

يندرج عمل مهمة تكنولوجيات الاتصال ضمن الغايات الاستراتيجية للاتحاد الدولي للاتصالات التي تهدف بالأساس إلى: إتاحة وتعزيز إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكثيف استخدامها، التقليص من الفجوة الرقمية وتوفير النطاق العريض للجميع، تمكين الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعماً للتحول الرقمي للمجتمع، والتصدي للمخاطر وللتحديات الناجمة عن التطور السريع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

❖ **الرؤية الاستشرافية والتوجيهية لتونس في أفق سنة 2035:**

تتمثّل الخطّة الوطنيّة للتنمية الرقميّة في إرساء بيئة رقمية وتكنولوجية داعمة للتحول الرقمي عبر وضع سياسة وطنية لتطوير القطاعات التكنولوجية بُغية تطوير الاقتصاد الوطني ليصبح تنافسيا ومتنوّعا وقادرا على التأقلم مع المتغيرات ومواكبا للتطوّرات التكنولوجية العالمية، ترتكز أساسا على تطوير البني التحتية الرقمية وتعزيز الإدماج الرقمي والمالي وتدعيم الأمن

السيبرني ودفع المؤسسات الناشئة لاسيما في مجال الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وذكاء الأعمال هذا بالإضافة إلى وضع إطار جاذب للاستثمارات الأجنبية وبعث خطة وطنية للنهوض برأس المال البشري في المجال التكنولوجي لتحفيز الابداع وخلق المحتوى الرقمي.

❖ **المحاور الاستراتيجية لمخطط التنمية 2023-2025** ولاسيما:

✓ **المحور الثاني: "اقتصاد المعرفة محرك للابتكار والتجديد"**

يتطلب التحوّل إلى اقتصاد مبني على المعرفة والابتكار والتجديد الاستثمار في التحول الرقمي والارتقاء بالقيمة المضافة والمحتوى التكنولوجي وكذلك الاستثمار في التجديد والابتكار (...) ويعد التحول الرقمي شرطا أساسيا لتطوير هيكلة الاقتصاد الوطني وجعله مواكبا للتكنولوجيات الحديثة بفضل تعزيز حوكمة القطاع الرقمي والتكنولوجي والاستثمار في البنية التكنولوجية المستقبلية وتنمية الكفاءات واستقطاب المهارات في المجالات التكنولوجية والرقمية والهندسية...من خلال اعتماد منظومة متكاملة للنهوض بالمؤسسات الناشئة وحفز الابتكار والتجديد وإحداث هياكل بحث للتميز مخصصة لتكنولوجيات المستقبل (الذكاء الاصطناعي، التعلّم الالي، البيانات الضخمة...).

يتميّز قطاع تكنولوجيات الاتصال **بعدة نقاط قوة** تدعم تطوّره ونموّه المستدام، لعل من أهمها:

➢ <u>أهميّة قطاع تكنولوجيات الاتصال على الصعيد الوطني:</u>

يكتسي قطاع تكنولوجيات الاتصال أهميّة كبرى على المستوى الوطني باعتباره يمثّل قاطرة أساسيّة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد. حيث بلغت حصّة قطاع تكنولوجيات الاتصال 4,9 % من حجم الاستثمارات الجملية لسنة 2022 (مقابل 4,6 % سنة 2021)[1] وتقدّر نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلّي الإجمالي بـ

[1] المعهد الوطني للإحصاء (http://www.ins.tn/statistiques/76)

2,9% خلال نفس السنة. كما ساهم بنسبة 3,4 % في مجهود التشغيل على المستوى الوطني (مقابل 3,3 % سنة 2021) هذا فضلا عن تطور نسبة صادرات القطاع التي بلغت 2,9% من الحجم الإجمالي للصادرات سنة 2022 مقابل نسبة 2 % سنة 2021.[2]

- في مجال التخطيط الاستراتيجي:

اعتماد الاستراتيجية الوطنيّة الرقميّة 2021-2025، حيث تعمل مهمة تكنولوجيات الاتصال وفق محاور استراتيجية مضبوطة تحدد التوجهات الرئيسيّة للمهمة خلال فترة المخطط التنموي. هذا بالإضافة إلى الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني المصادق عليها بتاريخ 22 اكتوبر 2019 والاستراتيجية الوطنية للحوسبة السحابيّة وكذلك الاستراتيجية الوطنيّة للذكاء الاصطناعي.

- في مجال البنية التحتية الرقميّة:

وجود بنية تحتية رقمية متطوّرة: وتشمل شبكات الأنترنات والاتصالات السلكية واللاسلكية، فوفقًا لمؤشر التنمية الرقمية (IDI)[3] لسنة 2023 (في نسخته الجديدة) الذي يقيس مدى جاهزية البلدان للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تحتل تونس المرتبة 99 عالميا (من جملة 169 دولة). كما تصل نسبة التغطية بشبكات الجيل الثالث والرابع إلى 96.6% وتقدّر نسبة السكان الذين يستخدمون الأنترنات بانتظام في تونس خلال سنة 2023 بـ 75%[4]. هذا ومن المنتظر أن تشرع تونس في تسويق خدمات الجيل الخامس للهاتف الجوال بداية من سنة 2025.

[2] المعهد الوطني للإحصاء (http://www.ins.tn/statistiques/75#)
[3] https://www.itu.int/itu-d/reports/statistics/idi2023/
[4] الهيئة الوطنيّة للاتصالات.

- في مجال الأمن السيبرني:

اعتماد الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني منذ 22 اكتوبر 2019 وانخراط تونس في المنظومة العالميّة لمقاومة الجريمة الإلكترونيّة وتأمين الفضاء السيبرني الوطني الذي يتجلى من خلال الانضمام إلى اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة الإلكترونية المعتمدة ببودابست بتاريخ 06 فيفري 2024 كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز الأمان الرقمي لكافة المواطنين، بما في ذلك حماية الأطفال من العنف الرقمي، والتنمر، والابتزاز، والاستغلال الجنسي.

- في مجال تأهيل الكفاءات وتطوير القدرات والمهارات في المجالات الرقمية:

تتميّز تونس بامتلاكها لمهنيين ومتخصصين مهرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فحسب مؤشر الجاهزية الشبكية (NRI)[5] لسنة 2023، حصلت تونس على المرتبة 27 من بين 134 دولة، بمعدل 70.39 في المؤشر الفرعي المتعلق بالمهارات الرقمية في نظام التعليم. وهو ما يعكس جودة النظام التعليمي في تجهيز الشباب بالمهارات الرقمية الضرورية لسوق العمل. مما يعزز قدراتهم على الابتكار والتطوير في هذا القطاع.

- في مجال تطوير مناخ ريادة الأعمال والتشجيع على الابتكار والتجديد وبعث المشاريع في المجال التكنولوجي،

يعتبر برنامج "تونس الناشئة" أحد ركائز الاستراتيجية الوطنية الرقميّة الذي أهّل تونس لتحتل المرتبة 90 عالميا والعاشرة إفريقيا من بين 100 دولة وفق مؤشر النظام البيئي العالمي للشركات الناشئة لسنة Global Startup Ecosystem Index 2024) الذي يقيّم مناخ الأعمال الخاص بالشركات الناشئة على مستوى العالم.[6] كما احتلت

[5] https://networkreadinessindex.org
[6] Global Startup Ecosystem Index Report 2024

مدينة تونس وفقا لنفس المؤشر المرتبة 342 من اجمالي 1000 مدينة من مختلف أنحاء العالم.

هذا وتجدر الإشارة إلى وجود بعض النقائص على مستوى القطاع على غرار:

- تواصل وجود فجوة رقمية ومناطق بيضاء في بعض المناطق رغم المجهودات المبذولة في إطار الخدمات الاتصالية الشاملة، فحسب دراسة أجرتها مهمة تكنولوجيات الاتصال خلال سنة 2022 بالشراكة مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتونس (PNUD)، يقدّر معدّل مؤشر الادماج الرقمي[7] في تونس بـ 60 % من مجموع السكان، هذا ويعتبر 37 % من السكان "مدمجين جدا"، و22 % مدمجين، وتبلغ نسبة السكّان غير المدمجين 2 % وغير المدمجين بالمرّة 39 % وتنتمي الفئات غير المدمجة خاصّة إلى ولايات الشمال الغربي والوسط الغربي.
- ارتفاع عدد الحوادث السيبرنية المصرّح بها في تونس بين سنة 2022 وسنة 2023 بما يزيد عن 220 ألف حادث وفق إحصائيات الوكالة الوطنية للسلامة السيبرنية[8]، وتنامي ظاهرة الجريمة الإلكترونية ليناهز عدد هذه الجرائم 15 ألف جريمة سنة 2023.[9]
- عدم رقمنة الخدمات الإدارية بصفة كلّية: رغم الجهود المبذولة على مستوى رقمنة الخدمات الإدارية، إلا أنّ هذه العملية كانت في أغلب الأحيان تتم بصفة جزئيّة لاسيما في ظل عدم مأسسة الدور الأفقي لمهمة تكنولوجيات الاتصال في الإشراف على إنجاز المشاريع الرقمية وتعدد الأطراف المتدخلة، ممّا أدى إلى تعطّل نسق تنفيذ هذه المشاريع.

كما يواجه قطاع تكنولوجيات الاتصال عددا من التحديات لعل من أهمّها:

---

[7] يأخذ مؤشر الادماج الرقمي المعتد في هذه الدراسة بعين الاعتبار للعناصر التالية:
النفاذ للشبكات والمعدات، المهارات الضروريّة لاستعمال الأنترنات، الألفة مع استعمالات وخدمات الأنترنات، دوريّة استخدام الأنترنات

[8] https://www.ancs.tn/statistics

[9] حسب تصريح السيد وزير تكنولوجيات الاتصال خلال الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب المنعقدة بتاريخ 06 فيفري 2024.

- طول الإجراءات الإدارية وتشعبها بما لا يتلاءم مع النسق الذي تتطلّبه مشاريع التحول الرقمي وتطوير مناخ الأعمال في المجال،
- تنامي المنافسة على الصعيد الدولي لاسيما مع الشركات العملاقة الناشطة في مجال تكنولوجيات الاتصال، وذلك بالإضافة إلى التطوّر التكنولوجي المتسارع والتقادم السريع لبعض المنتجات،
- ضعف المبادرة الخاصة النسائيّة في مجال تكنولوجيات الاتصال: رغم التطور الإيجابي للحضور النسائي في ريادة الأعمال في المجال، إلا أنّها مازالت محتشمة. فحسب إحصائيات سنة 2023، تقدّر نسبة الشركات التي تحصلت على علامة مؤسسة ناشئة والتي تم تأسيسها من قبل نساء بـ 8,7%. يذكر أنّها كانت في حدود 4 % سنة 2020.

تبعا لذلك وقصد مجابهة النقائص والحد من تأثير التحديات آنفة الذكر، تم تحديد المحاور الاستراتيجية للمهمة كما يلي:

1- الحد من الفجوة الرقميّة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في بيئة آمنة:

وذلك بتمكين كافة الفئات الاجتماعية من النساء والرجال وفي جميع المناطق من النّفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجودة المطلوبة وبتكلفة معقولة من أجل ضمان الادماج الاجتماعي والحد من الفجوة الرقمية بما يساهم في تحسين جودة حياة المواطنين والمواطنات. ومن المنتظر أن تبلغ نسبة نفاذ الأسر لشبكة الأنترنات 68,3 % مع موفّى سنة 2027 مقابل 52% حاليا.

2- إرساء الإدارة الرقمية ورقمنة خدماتها:

حيث أولت الاستراتيجية الوطنية الرقميّة أهميّة بالغة لتبسيط الإجراءات ورقمنتها من أجل إرساء إدارة رقمية فعّالة وشفافة في خدمة المواطن والمؤسّسة، توفّر خدمات

إدارية رقميّة سريعة ذات جودة وكلفة معقولة لفائدة المواطنين من جميع الفئات الاجتماعية ولفائدة المؤسسات بما يساهم في تحسين الخدمات الإدارية وضمان استمراريتها. ومن المتوقّع أن يبلغ عدد خدمات الترابط البيني بين المؤسسات العمومية 200 خدمة مع موفّى سنة 2027.

3- النهوض بالاقتصاد الرقمي والتجديد وتطوير مناخ الأعمال في مجال الرقمنة:

وذلك بالحث على مزيد توظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والاستفادة منها لتدعيم القدرة التنافسية فضلا عن تحسين إنتاجية الاقتصاد التونسي وازدهار مناخ الأعمال لدفع الاستثمار وتوفير فرص العمل اللّائق لاسيما للنّساء والفتيات بما يمكّن من جعل تونس قطبا تكنولوجيّا إقليميًا ودوليًا في المجال.

2- برامج المهمة :

تضمّ مهمة تكنولوجيات الاتصال برنامجا عمليا‌تيّا واحدا يتمثّل في برنامج التنمية الرقميّة وذلك بالإضافة إلى برنامج القيادة والمساندة.

3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى:

أ- ميزانية المهمة :

جدول عدد 1 :

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2025

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة : ألف دينار)

بيـــــان النفقات		ق م- ق م تعديلي 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	التطوّر المبلغ (1) - (2)	التطوّر النسبة % (1) / (2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	17 450	21 212	3 762	% 21,6
	اعتمادات الدفع	17 450	21 212	3762	% 21,6
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	6 907	8 274	1367	% 19,8
	اعتمادات الدفع	6 907	8 274	1367	% 19,8
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	71 320	72 926	1606	% 2,3
	اعتمادات الدفع	71 320	72 926	1606	% 2,3
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	188 735	98 640	-90 095	% -47,7
	اعتمادات الدفع	79 473	81 588	2 115	% 2,7
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**284 412**	**201 052**	**-83 360**	**% -29,3**
	اعتمادات الدفع*	**175 150**	**184 000**	**8 850**	**% 5,1**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2025

حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج		ق م– ق م تعديلي 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	التطور	
				المبلغ (1) – (2)	النسبة % (1) / (2)
البرنامج عدد 1 التنمية الرقمية	اعتمادات التعهد	250 180	166 595	-83 585	% -33,4
	اعتمادات الدفع	141 668	150 115	8 447	% 6
البرنامج عدد 9 القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	34 232	34 457	225	% 0,7
	اعتمادات الدفع	33 482	33 885	403	% 1,2
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**284 412**	**201 052**	**-83 360**	**% -29,3**
	اعتمادات الدفع*	**175 150**	**184 000**	**8 850**	**% 5,1**

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

تقدّر ميزانيّة مهمة تكنولوجيات الاتصال المبرمجة لسنة 2025 (دفوعات)، بـ 184 م.د مقابل 175,150 م.د سنة 2024، أي بنسبة تطوّر تعادل 5,1 %، ويعود ذلك أساسا إلى تطوّر: نّفقات التأجير بنسبة 21,6 %، ونفقات التسيير بنسبة 19,8 %، ونفقات التدخلات بنسبة 2,3 %، ونفقات الاستثمار بنسبة 2,7 % (أي بقيمة 195 م.د) بين سنتي 2024 و2025. وتمثّل نفقات استثمار المبرمجة لسنة 2025، حوالي 44 % من مجموع الاعتمادات (مقابل 45 % سنة 2024). وتقدّر نفقات التدخلات المبرمجة لسنة 2025 بنسبة 40 % من مجموع الميزانية، في حين لا تمثل نفقات التأجير والتسيير سوى 11,5 % و4,5 % على التوالي.

ومن المتوقع أن تشهد اعتمادات التعهد المبرمجة لسنة 2025 على مستوى مهمة تكنولوجيات الاتصال، تراجعا ملحوظا مقارنة بسنة 2024 بقيمة 83 م.د أي بنسبة تقارب 30 % يعود أساسا إلى تراجع قيمة اعتمادات الاستثمار المبرمجة على مستوى برنامج التنمية الرقمية (33-%) وذلك مقابل تطوّر اعتمادات التعهد لبرنامج القيادة والمساندة بنسبة 27,5 % باعتبار وأنّ أغلب مشاريع الاستثمار هي مشاريع متواصلة وهي في مراحل الخلاص.

وتتوزّع ميزانية المهمة لسنة 2025 (دفعا) حسب البرامج كالآتي: 150 م.د لبرنامج التنمية الرقمية و34 م.د لبرنامج القيادة والمساندة أي بنسب 82 % و18 % على التولي وهو تقريبا نفس التوزيع المعتمد سنة 2024 (81 % و19 %).

يعود التّطور المتوقع على مستوى ميزانية برنامج التنمية الرقميّة (دفعا) والمقدّر بحوالي 8,5 م.د (أي بنسبة 6 %) إلى تطوّر اعتمادات الاستثمار بقرابة 3,5 م.د، واعتمادات التدخلات بقيمة 2 م.د، واعتمادات التسيير بحوالي 3 م.د وذلك تبعا لتحويل الاعتمادات المخصصة لصيانة وإيواء منظومة عليسة من برنامج القيادة والمساندة إلى برنامج التنمية الرقميّة. هذا وقد حافظت نفقات التأجير على نفس مستويات سنة 2024.

أمّا بخصوص برنامج القيادة والمساندة، فيمكن القول أنّه تمّت المحافظة على نفس مستوى الاعتمادات الجمليّة لسنة 2024 مع بعض التغيير على مستوى التوزيع حسب طبيعة النفقة.

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

يبين الجدولان التاليان توزيع الاعتمادات الخاصة بمهمة تكنولوجيات الاتصال حسب البرامج وحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة على المدى المتوسط:

جدول عدد 3:
إطار النفقات متوسط المدى (2025- 2027):
التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م- ق م تعديلي 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	16 708	17 450	21 212	21 400	22 100
نفقات التسيير	6 017	6 907	8 274	8 600	9 000
نفقات التدخلات	65 440	71 320	72 926	74 000	75 900
نفقات الاستثمار	70801	79473	81588	81000	87000
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**158 966**	**175 150**	**184 000**	**185 000**	**194 000**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات*	**159 326**	**175 503**	**184 420**	**185 500**	**194 600**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للفاعلين العموميين.

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م- ق م تعديلي 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
البرنامج 1 التنمية الرقمية	131 155	141 668	150 115	151 000	158 000
البرنامج 9 القيادة والمساندة	27 811	33 482	33 885	34 000	36 000
المجموع*	**158 966**	**175 150**	**184 000**	**185 000**	**194 000**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

من المتوقّع أن تشهد تقديرات ميزانية المهمّة على مدى الثلاث سنوات القادمة تطوّرا مقارنة بسنة 2024 يعود أساسا إلى تطوّر نفقات الاستثمار لاسيما التابعة إلى برنامج التنمية الرقميّة وذلك تبعا لتطوّر نسق إنجاز المشاريع التي يتم تمويلها عن طريق القروض الخارجية الموظفة سواء على البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو البنك الافريقي للتنمية والتي ستشهد ارتفاعا في نسق استهلاك الاعتمادات المخصصة لهذه المشاريع.

المحور الثاني
تقديم برامج المهمة

برنامج التنمية الرقميّة

رئيسة البرنامج:

السيدة سناء الهواري

المديرة العامة لتكنولوجيا المعلومات

مرجع التسمية:

قرار وزير تكنولوجيات الاتصال

المؤرخ في 18 جانفي 2022

1- تقديم البرنامج:

1.1 الاستراتيجية:

تتمثل غاية برنامج التنمية الرقمية في تحقيق التحول الرقمي الشامل بحيث يتمكن جميع المواطنات والمواطنين من مختلف الفئات الاجتماعية والجهات من الوصول إلى الخدمات الرقمية المتطوّرة بطريقة آمنة وسهلة وذلك من خلال توفير بنية تحتية رقمية متطورة وتقديم حلول تكنولوجية مبتكرة تساهم في تطوير الخدمات الرقمية، تيسير الوصول إليها، وتعزيز استخدامها من قبل جميع الفئات الاجتماعية.

هذا ويسعى البرنامج إلى تحسين أداء الإدارة لتكون قاطرة لتنفيذ الإصلاحات ودفع التنمية وذلك من خلال رقمنة الإدارة وتحديثها بالاعتماد على الترابط البيني بين نظم المعلومات الذي سيمكن من تيسير الخدمات الإدارية بين الإدارة والمواطن والهياكل الإدارية فيما بينها.

كما يعمل البرنامج على دفع عجلة التنمية من خلال تنمية المهارات الرقمية وتعزيز الابتكار وتطوير مناخ الأعمال من أجل تحقيق الازدهار الاقتصادي وخلق فرص العمل وتحقيق المساواة بين الجنسين وبناء اقتصاد مستدام.

ويندرج عمل البرنامج ضمن استراتيجيات قطاع تكنولوجيات الاتصال وتماشيا مع المخطط الاستراتيجي للاتحاد الدولي للاتصالات للفترة 2024-2027 القائم على هدفين استراتيجيين أساسيين هما التغطية الشاملة (La connectivité universelle) والتحول الرقمي المستدام (La transformation numérique durable).

كما يتنزّل عمل البرنامج في إطار مقتضيات الدستور التونسي والذي حدد في الفصل 38 منه أن "تضمن الدولة الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة. وتسعى الدولة إلى ضمان الحق في النفاذ إلى شبكات الاتصال."

هذا وترتكز استراتيجية البرنامج على الرؤية الاستشرافية لتونس في أفق سنة 2035 بالإضافة إلى انضواء الاستراتيجية ضمن أهداف التنمية المستدامة في افق 2030 وخاصة كل من الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين والهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد والهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية.

وبالنظر إلى واقع قطاع تكنولوجيات الاتصال، نستخلص وجود عدّة نقاط قوّة وعدّة فرص تتمثل أساسا في:

- ✓ بنية تحتية رقمية متطوّرة: حيث تصل نسبة التغطية بشبكات الجيل الثالث والرابع إلى 96.6% وتقدّر نسبة النفاذ للأنترنات ذات السعة العالية بتركيز خطوط الالياف البصرية أو بتحسين شبكات الأنترنات الجوّالة من الجيل الرابع أو غيرها من التقنيات،
- ✓ الأسبقية في إطلاق الجيل الخامس للاتصالات الجوّالة (5G) والتموقع على مستوى المنطقة وذلك لجلب الاستثمار في المجال الرقمي وزيادة الفرص الاقتصادية في جميع المجالات وإدراج التطبيقات الحديثة المتعلقة بأنظمة أنترنات الأشياء والتحكم عن بعد والتحكم الذاتي وتطبيقات الواقع الافتراضي والمُعزز بهدف مواكبة التطور التكنولوجي وتطوير البنية التحتية للاتصالات الجوّالة واستجابة للحاجيات المتصاعدة في سعة التدفق وسرعة الاستجابة وجودة في الإبحار واستيعاب كثافة عدد المستعملين وحجم البيانات المنقولة عبر شبكة الاتصالات الجوالة،
- ✓ توفّر الركائز الأساسية لدعم التحوّل الرقمي للإدارة على غرار السجلات الأساسية للدولة، المعرف الوحيد للمواطن والمعرفات القطاعية، منصة الترابط البيني الوطنية والقطاعية، بوابات الخدمات الإدارية الإلكترونية، الهوية الرقمية، البريد الإلكتروني للمواطن، آليات الدفع الإلكتروني، منظومة معلوماتية للتصرف في الموارد البشرية بالوظيفة العمومية، مما يساعد على رقمنة الخدمات الإدارية وتيسير ترابطها،
- ✓ خطة وطنيّة للتنمية الرقميّة لإرساء بيئة رقمية وتكنولوجية داعمة للتحوّل الرقمي عبر وضع سياسة وطنية لتطوير القطاعات التكنولوجية بُغية تطوير الاقتصاد الوطني

ليصبح تنافسيا ومتنوّعا وقادرا على التأقلم مع المتغيرات ومواكبا للتطوّرات التكنولوجية العالمية.

وترتكز هذه الخطة أساسا على تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الإدماج الرقمي والمالي وتدعيم الأمن السيبرني ودفع المؤسسات الناشئة لاسيما في مجال الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وذكاء الأعمال هذا بالإضافة إلى وضع إطار مشجع للاستثمارات الأجنبية وبعث خطة وطنية للنهوض برأس المال البشري في المجال التكنولوجي لتحفيز الابداع وخلق المحتوى الرقمي.

هذا وتجدر الإشارة إلى وجود بعض النقائص على مستوى القطاع على غرار:

- **تواصل وجود فجوة رقمية** حيث لم يتمّ ربط الهياكل التابعة لوزارة الداخلية ووزارة الخارجية بالشبكة الإدارية المندمجة وهو ما دعى إلى إطلاق مشروعي الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة RNIA 5 وRNIA 6. كما تمّت برمجة إنجاز مشروع المناطق البيضاء II للمناطق التي تفتقد إلى التغطية بشبكات الاتصالات والأنترنات بمختلف الولايات خاصة بالنسبة للدوائر الترابية التي تعتبر أصغر من دائرة بلدية وذلك في إطار تطوير البنية التحتية للاتصالات وتوفير التغطية واسعة النطاق بشبكات الأنترنات بما يضمن تكافؤ الفرص بين الجهات،
- **ارتفاع عدد الحوادث السيبرنيّة** بين سنتي 2022 و2023 بنسبة 142 % حيث تطوّر عدد الحوادث السيبرنية المصرّح بها من 155.772 حادثا سنة 2022 إلى 376.387 سنة 2033 أي بمعدّل 31.366 حادثا شهريا وذلك وفق احصائيات الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتيّة[10].
- **تنامي ظاهرة الجريمة الإلكترونية في العالم وفي تونس** في السنوات الأخيرة حيث ناهز عدد هذه الجرائم في تونس 15 ألف جريمة سنة 2023 ويتوقع ارتفاعها بنسبة 10 بالمائة سنويا نتيجة إلى انفتاح المؤسسة الاقتصاديّة على الأنترنات وأنظمة الذكاء

[10] https://www.ancs.tn/statistics

الاصطناعي وتزايد الخدمات الرقمية المقدمة على الخط[11]. ويعد النساء والأطفال أكثر الفئات عرضة لهذا النوع من الجرائم، فحسب دراسة قام بها مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة، فإن 4 نساء من أصل 5 يتعرض يوميا للعنف على شبكة الفايسبوك لكن أغلبهن يخيرن الصمت على إبلاغ السلطات الأمنية. وعن وزارة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السّنّ، فأنّ 90% من الإشعارات الواردة على مكاتب مندوبي حماية الطفولة والمتعلّقة بالعنف الرقمي المسلّط على الأطفال سنة 2023، تهمّ وضعيّات استغلال جنسي، بالإضافة إلى التأثير الخطير للألعاب الإلكترونية الخطرة على الأطفال.

- **عدم استكمال مسار رقمنة الخدمات الإدارية بصفة كليّة** مما أدى إلى ضعف نضج الخدمات الحكومية المقدّمة للمواطن والمؤسسة في تونس، فبحسب مؤشر GEMS الذي يقيس مدى نضوج الخدمات الحكومية المقدمة عبر المواقع الإلكترونية والتطبيقات الجوالة في الدول العربية من حيث تطوّر الخدمة، واستخدامها ومدى رضا المستخدمين، والجهود الحكومية المبذولة لإيصالها إليهم، احتلت تونس سنة 2023 المرتبة العاشرة عربيا من اجمالي 17 دولة بمؤشر يقدّر بقيمة 34 مقارنة بـ 93 بالنسبة للمملكة العربيّة السعودية و64 بالنسبة للأردن و45 للمغرب.[12]
- **عدم ملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي لمتطلّبات تطوير مناخ الأعمال في مجال الرقمنة**، لذلك يتّجه العمل نحو مراجعة النصوص القانونية وتطوير التشريعات من أجل تشجيع ريادة الأعمال الرقمية والإبداع في إنتاج المحتوى.

وبالنظر إلى ما تم بيانه، تمّ ضبط المحاور الاستراتيجية التالية للبرنامج:

1- الحد من الفجوة الرقميّة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في بيئة تكنولوجية آمنة،
2- إرساء الإدارة الالكترونية ورقمنة خدماتها،
3- النهوض بالاقتصاد الرقمي والتجديد وتطوير مناخ الأعمال في مجال الرقمنة.

[11] حسب تصريح السيد وزير تكنولوجيات الاتصال خلال الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب المنعقدة بتاريخ 06 فيفري 2024.
[12] الإسكوا: مؤشر نضوج الخدمات الحكومية المقدمة عبر المواقع الإلكترونية والتطبيقات النقالة GEMS 2023

2.1 الهياكل المتدخلة:

تتدخل الهياكل التالية في تنفيذ استراتيجية البرنامج:

- الإدارة العامة لتكنولوجيا الاتصال
- الإدارة العامة للاقتصاد الرقمي والاستثمار والاحصاء
- الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات،
- وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية،

كما يساهم الديوان الوطني للبريد باعتباره مؤسسة مالية مُدمجة، في تنفيذ السياسة العمومية للبرنامج كفاعل عمومي حيث يعمل الديوان وفق رؤية استراتيجية تهدف إلى جعله رائدا في مجال الإدماج المالي والاجتماعي وذلك من خلال العمل على رفع نسق الإدماج المالي لدى مختلف فئات المجتمع التونسي لاسيما من الفئات محدودة الدخل وتطوير خدمات مالية رقمية جديدة وتكثيف استعمال قنوات الدفع الالكتروني وتقليص تداول الأموال النقدية (Decashing) بما يتماشى وحاجيات المؤسسة والمواطن.

وقصد ضمان بيئة تكنولوجية آمنة، تعمل الوكالة الوطنيّة للسلامة السيبرنيّة على مراقبة سلامة النظم المعلوماتية والاتصال للهياكل العمومية والخاصة بالفضاء السيبرني الوطني، من خلال وضع وتحيين ومتابعة تطبيق المخططات التنفيذية في مجال السلامة المعلوماتيّة المتعلقة بالإجراءات الاستباقية لتفادي التهديدات والمخاطر السيبرنية المحتملة واتخاذ التدابير الوقائية الازمة للتصدي للهجمات السيبرنية بصفة استعجاليّة في حال حدوثها والعمل على الحد من تداعياتها.

هذا وتسعى مؤسسة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية إلى تعزيز مكانة تونس كمركز إقليمي ريادي في مجالات التكنولوجيات الواعدة، والابتكار، والتميز في ريادة الأعمال، وذلك بالعمل على جعل القطب مركزا دوليا جامعا للابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال التكنولوجية.

2 -أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

- **الهدف 1-1-1- تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي**

يتنزّل هذا الهدف صلب المحور الاستراتيجي الأول والمتعلق بالحد من الفجوة الرقميّة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في بيئة تكنولوجية آمنة، وذلك من خلال ضمان الادماج الاجتماعي بشقّيه الرقمي والمالي مع ضمان ناجع لأمن الفضاء السيبرني وسلامة النظم المعلوماتيّة.

ويتحقق الإدماج الرقمي من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية للاتصالات وتيسير النفاذ إلى خدمات الأنترنات وذلك بالاعتماد أساسا على التكنولوجيات ذات السعة العالية والعالية جدا من جهة ومن خلال تطوير ربط المؤسسات العمومية بالشبكة الإدارية المندمجة من جهة ثانية.
هذا ويتم تقييم الإدماج الرقمي من خلال المؤشرين التاليين:

- نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة،
- نسبة المواقع التابعة للهياكل العمومية المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة،

من ناحية أخرى، يسعى البرنامج إلى الارتقاء بنسبة الإدماج المالي من خلال تمكين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يجدون صعوبة في النفاذ إلى القطاع المالي البنكي لاسيما في المناطق ذات تغطية بنكية ضعيفة من منتجات وخدمات ماليّة تُلبي احتياجاتهم بما في ذلك الحسابات الجارية البريدية والحسابات الافتراضية. وهوما سيتم متابعته من خلال المؤشر: عدد الحسابات الجارية البريدية أو الحسابات الافتراضية (بطاقات الدفع او السحب) لكل 100 ساكن يفوق عمره 20 سنة.

كل ذلك مع العمل على تحقيق ادماج آمن، للتوصّل إلى "بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" وذلك من خلال وضع خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني وحماية المعطيات لاسيما عبر حث المؤسسات الحيويّة على التدقيق

في سلامة نظمها المعلوماتية. حيث ينصّ المرسوم عدد 17 لسنة 2023 المؤرخ في 11 مارس 2023 المتعلق بالسلامة السيبرنية على إجبارية القيام بتدقيق دوري للنظم المعلوماتية والشبكات الراجعة بالنظر إلى بعض الهياكل العمومية أو الخاصة التي تمارس نشاطا معينا. ويتم تقييم ذلك من خلال متابعة نسبة تطوّر عدد المؤسسات التي قامت بالتدقيق في سلامة نظمها المعلوماتية.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر1.1: نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة**

يشير هذا المؤشر إلى نسبة نفاذ الأسر التونسية إلى الانترنات القارة بمختلف التكنولوجيات المستعملة اعتمادا على وجود اشتراك مفعّل بالإقامات السكنية مهما كانت الأجهزة الطرفية المستعملة، ويعبّر هذا المؤشر عن مدى الادماج الرقمي للأسرة باعتبارها النواة الأساسية في المجتمع.

- تقديرات المؤشر 1.1.1.1:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة[13]	نسبة مائوية	% 51.1	% 60.92	% 58.7	%64.7	%68.3

بلغت نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة سنة 2023، ما قدره 51,1 %، ومن المتوقع أن يشهد هذا المؤشر نسق ارتفاع تصاعدي خلال

[13] الهيئة الوطنية للاصالات

السنوات الثلاث المقبلة ليصل إلى 68,3 % سنة 2027. حيث تشهد البلاد التونسية ارتفاعا متزايدا للطلب على اشتراكات خدمات الأنترنات القارة، ويعود ذلك أساسا الي تطوّر تكنولوجيا الأنترانت القارة من ADSL الى خدمة الـ VDSL أو الألياف البصرية (FO) وبالتالي تطوّر سرعة تدفق الأنترانت وذلك بأسعار تتناسب مع القدرة الشرائية للمواطن وهو ما يساهم في تشجيع الأسر التونسية على مزيد الإقبال على خدمات الانترنات القارة خاصّة في ظل تطور نمط حياتهم، على غرار التكوين والتعلم والعمل عن بعد.

ويمكن التأكيد إجمالا أن مجهودات البرنامج ستتواصل من أجل الحد من الفجوة الرقميّة والسعي إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لاسيما بين الجهات وضمان النفاذ العادل إلى شبكات الاتصال بين جميع فئات المجتمع من خلال تنفيذ عدّة مشاريع لعل من أهمّها مشروع (Edunet10) الذي سيساهم في تطوير البنية التحتية الرقمية من خلال ربط 3307 مؤسسة تربوية تضم أكثر من 1,5 مليون تلميذ (مدارس إبتدائية وإعدادية ومعاهد) بالتدفق العالي عبر خطوط الألياف البصرية. وسيمكن هذا المشروع، بالإضافة إلى تلبية حاجيات وزارة التربية إلى تطوير خدماتها الرقمية، من تطوير البنية التحتية الرقميّة الوطنية عبر التّرفيع في طول شبكة الألياف البصرية ذات التدفق العالي بحوالي 10% وبالتالي تحسين جودة الخدمات المسداة لفائدة المواطن والمؤسسة بكامل تراب الجمهورية بما يساهم في التسريع في نسق التحول الرقمي للدولة وتحقيق الإدماج الرقمي باعتبار التوزيع الجغرافي للمؤسسات التربوية والتشجيع أكثر على استعمال شبكات الأنترنات القارة ذات التدفّق العالي والترفيع بالتالي في نسبة نفاذ خدمات الانترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي.

هذا وسيتمّ إطلاق الجيل الخامس لشبكات الاتصالات الجوالة خلال هاته السنة والذي سيساهم بدوره في تحسين النفاذ إلى خدمات الأنترنات اللاسلكية القارة ذات النطاق العريض. كلّ ذلك من شأنه أن يساهم في التوصل إلى الادماج الرقمي وكذلك الاجتماعي.

المؤشر:2.1.1 نسبة المواقع التابعة للهياكل العمومية المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة:

يتعلّق هذا المؤشر بنسبة المواقع التابعة للهياكل العمومية التي تم ربطها بالشبكة الإدارية المندمجة (RNIA) سواء الخاصة بالوزارات (RNIA2) أو الخاصة بالجماعات المحلية والبلديات (RNIA3) أو القطاعية على غرار الشبكة الإدارية الخاصة بوزارة العدل (RNIA4) ويعبر هذا المؤشر عن مدى تطور البنية التحتية الخاصة بمؤسسات الدولة ومدى قدرتها على تطوير خدماتها الموجهة أساسا للمواطن والمؤسسة ومساهمته في تحقيق الإدماج الرقمي والمالي.

- **تقديرات المؤشر. 2.1.1:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة المواقع التابعة للهياكل العمومية المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة	النسبة	–	%71	%98	%100	%100

تقدّر نسبة المواقع التابعة للهياكل العمومية المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة خلال سنة 2024 بـ 71 % من المواقع المبرمج ربطها في إطار مشروع الشبكة الإدارية المندمجة ومن المنتظر أن تبلغ نسبة 98 % سنة 2025 على أن يتم استكمال ربط بقية المواقع والبالغ عددها 1826 بحلول سنة 2027 مما سيمكن من تعزيز الادماج الرقمي.

- **المؤشر :3.1.1.1 نسبة تطوّر عدد المؤسسات التي قامت بالتدقيق في سلامة النظم المعلوماتية**

يشير هذا المؤشر إلى عدد الهياكل العمومية التي أنجزت عملية التدقيق الإجباري الدوري في السلامة المعلوماتية لنظمها المعلوماتية طبقا للتشريع الجاري به العمل ويعبّر عن مدى قدرة البنية التحتية والنظم المعلوماتية للمؤسسات على مجابهة المخاطر والتهديدات التي يمكن أن

تعيق حسن سير عملها وعدم قدرتها على مواصلة خدمة المواطن والمؤسسة ومساهمته في تحقيق الإدماج الآمن.

- **تقديرات المؤشر. 3.1.1:**

مؤشر الأداء	الوحدة	انجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة تطوّر عدد المؤسسات التي قامت بالتدقيق في سلامة نظمها المعلوماتية	النسبة المائوية	-	%40	%50	%67	%33

من المتوقع أن يشهد هذا المؤشر نسق ارتفاع تدريجي بداية من سنة 2024 لاسيما إثر صدور المرسوم عدد 17 لسنة 2023 المؤرخ في 11 مارس 2023 المتعلق بالسلامة السيبرنية الذي ينص على تسليط عقوبات إدارية ومالية على المؤسسات التي لا تقوم بالتدقيق الإجباري والدوري لسلامة نظمها المعلوماتية ولا تطبق التوصيات المنبثقة عن تقارير التدقيق. لكنه سرعان ما سيشهد تراجعا وذلك كلّما قاربت نسبة المؤسسات التي تقوم بالتدقيق الدوري في سلامة نظمها المعلوماتية الـ 100 %.

✓ **المؤشر : 4.1.1 عدد الحسابات الجارية البريدية أو الحسابات الافتراضية (بطاقات الدفع أو السحب) لكل 100 ساكن يفوق عمره 20 سنة**

إن إعتماد هذا المؤشر من شأنه أن يبين مدى مساهمة البريد التونسي في تحقيق التنمية الرقمية من خلال دفع الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي بتسهيل النفاذ إلى الخدمات البنكية لفائدة الفئات الاجتماعية التي لا يشملها النظام البنكي وخلق ديناميكية اقتصادية جهوية عبر تموقع البريد التونسي في مناطق ذات تغطية بنكية ضعيفة.

كما أنّ استعمال بطاقات الدفع والسحب (بطاقة الدفع الالكترونية ء-هوية، carte sociale- Dinar Jeune carte corporate) يساهم في دعم التحول الرقمي والحدّ من التعامل

النقدي(Decashing) والتشجيع على اعتماد التكنولوجيات الحديثة في مجال الدفع الالكتروني. إضافة إلى تطوير خدمات مالية رقمية جديدة تتماشى وحاجيات المؤسسة والمواطن (تطبيقة MyPoste"، منظومة D17 ، مسطحة MPGS).

✓ تقديرات المؤشر.2.1.1.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
عدد الحسابات الجارية البريدية أو الحسابات الإفتراضية (بطاقات الدفع او السحب) لكل 100 ساكن يفوق عمره 20 سنة	النسبة المئوية	%70,8	%80,4	%93,5	%97,1	%98

يقدّر عدد الحسابات الجارية البريدية أو الحسابات الافتراضية (بطاقات الدفع او السحب) لكل 100 ساكن يفوق عمره 20 سنة لدى البريد التونسي سنة 2023 بـ 70,8%، ومن المنتظر أن يبلغ هذا المؤشر نسبة 98% سنة 2027 ويعود ذلك بالأساس إلى تطوّر عدد حاملي بطاقات الدفع الالكتروني (بطاقة جرايتي، بطاقة ء-هوية ، ...) وتطوّر عدد الحسابات البريدية الجارية وهوما من شأنه أن يدعم الادماج المالي.

- **الهدف 1-2- تعزيز إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة المستخدمين:**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور المتعلق بـالتّحول الرقمي للإدارة حيث أنّ إرساء إدارة إلكترونية من شأنه أن يكرّس سياسة الدولة في ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية بما يساهم في تحسين الخدمات المقدمة للمستخدمين (المواطن والمؤسسة) وتعصيرها في كنف الشفافية قصد ضمان حق التكافؤ بين جميع فئات المجتمع. ويتمّ تقييم مدى بلوغ هذا الهدف من خلال اعتماد المؤشرات التاليّة:

- عدد خدمات الترابط البيني بين المؤسسات العمومية،

- عدد الخدمات الالكترونية المحدثة لفائدة المستخدمين،
- نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة).

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر1.2.1: عدد خدمات الترابط البيني بين المؤسسات العمومية**

تم إدراج نواة منظومة الترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية مما مكّن من وضع حيز الاستغلال الخدمات المندمجة لتبادل المعطيات الإدارية بين الإدارات مع ضمان كل إجراءات السلامة والحماية والحفاظ على سرية المعطيات الشخصية.

ويعكس هذا المؤشر عدد الخدمات المندمجة لتبادل المعطيات الإدارية ومدى تطوّر الخدمات الإدارية المقدمة لفائدة المواطنين.

✓ **تقديرات المؤشر. 1.2.1:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
عدد خدمات الترابط البيني بين المؤسسات العمومية (عدد تراكمي)	عدد	110	140	160	180	200

تم على مستوى الإنجازات تركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية مما مكّن من وضع حيز الاستغلال لقرابة 110 خدمة مندمجة لتبادل المعطيات الإدارية خلال سنة 2023.

هذا وقد انطلق المشروع مع أربع (04) وزارات نموذجية وهي وزارة الداخلية ووزارة التربية ووزارة النقل ووزارة الشؤون الاجتماعية على أن يتم تعميمه في مرحلة ثانية على بقية الوزارات.

ويتجه التأكيد على أهمية هذه المنصة التي ستوفر تسهيلا في المعاملات بين المواطن والإدارة من جهة والهياكل الإداريّة فيما بينها من جهة أخرى وذلك من حيث تقليص الآجال والحد من الأخطاء التي قد تُرتكب عند معالجة الملفات.

كما تمت في ذات الإطار مواصلة تنفيذ مشروع الهوية الرقمية الوطنية على الجوال "ء-هوية" والذي يهدف إلى تقليل الزمن والجهد المبذول في الحصول على الوثائق الإدارية على غرار:

- استخراج مضمون الحالة المدنيّة الإلكتروني الحامل للختم الإلكتروني المرئي،
- التوقيع الإلكتروني على العقود الرسمية (عقد بيع سيارة)،
- إحداث محفظة الكترونية وإرسال النقود والدفع الالكتروني،
- تمكين المواطن، داخل البلاد وخارجها، من بريد رسمي يتلقى من خلاله اشعارات من الادارات وعديد الخدمات الأخرى.

وتعتبر الهوية الرقميّة بمثابة مفتاح ولوج آمن وموثوق لبوابة المواطن للخدمات الرقمية ولفضاء المضمون الاجتماعي ولفضاء خدمات الملكية العقارية وفضاء الولي بموقع "مدرستي".

كل ذلك سيمكننا من المرور إلى غاية 200 خدمة متوقعة في أفق سنة 2027.

✓ المؤشر :2.2.1عدد الخدمات الالكترونية المحدثة لفائدة المستخدمين

يتمثّل المؤشر في احتساب عدد المنصات الرقمية المحدثة لفائدة المستخدمين وبالتالي احتساب عدد الخدمات الإلكترونية المستعملة من طرف المواطن والمؤسسة ممّا سيمكّننا من معرفة نسبة استخدام المواطن للمواقع الإلكترونية.

2.2.1-تقديرات المؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
عدد الخدمات الالكترونية المحدثة لفائدة المستخدمين (تراكمي Cumulatif)	عدد	-	23	33	43	53

من المتوقّع أن يعرف عدد الخدمات الالكترونية المحدثة لفائدة المستخدمين تطوّرا خلال السنوات القادمة ليبلغ 53 خدمة سنة 2027 مقابل 23 خدمة سنة 2024 وذلك تبعا لإنجاز بعض المنصات لفائدة المواطن والمؤسسة على غرار:

- منصة التصرف الإلكتروني في المراسلات "عليسة"،
- منصة بوابة المواطن للخدمات الرقمية (E-bawaba.tn)،
- منصة الهوية الرقمية على الخط عبر موقع الواب www.mobile-id.tn،

كما تم خلال سنة 2023 الانطلاق في تنفيذ مشروع تركيز بوابة موحّدة للخدمات الالكترونية توفر مجموعة من الروابط للخدمات الإدارية المضمنة بالبوابات القطاعية للوزارات. وقد شمل المشروع خدمات الوكالة الفنية للنقل البري والصندوق الوطني للتأمين على المرض في مرحلة أولى، والخدمات المتعلقة بالقروض الجامعية والقروض الخاصّة الممنوحة من صناديق التغطية الاجتماعية بالإضافة إلى خدمات أخرى كمرحلة ثانية.

✓ المؤشر :3.2.1 نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة)

يعتبر الانتقال من مراسلات إدارية ورقية إلى مراسلات معالجة إلكترونيا بصفة كلية منذ نشأتها من أهم المؤشرات التي تبين مدى تطور الإدارة الالكترونية العصرية.

لذلك عملت المهمة على تعزيز طاقة استيعاب منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات لتفادي الأعطاب المنجرة عن ارتفاع حجم الضغط المسلّط على المنظومة جراء الارتفاع المستمر لعدد المستعملين ولحجم المراسلات اليومية.

- **تقديرات المؤشر3.2.1**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة)	نسبة مئوية	%60	%90	% 85	% 90	% 100

تمّ سنة 2023 معالجة المراسلات إلكترونيا بصفة كليّة عبر المنظومة (من مرحلة تلقّي المراسلة إلى مرحلة المصادقة على الإجابة وإرسالها إلكترونيا) بنسبة 60% ومن المؤمّل الوصول إلى نسبة 100% في أفق سنة 2027 وذلك من خلال مواصلة تنفيذ خطة الاتصال وقيادة التغيير حول منظومة عليسة قصد التحسيس بأهميتها في تسهيل وتسريع معالجة المراسلات وتشجيع كافة المستخدمين على اعتمادها. إذ إنّ عملية التصرف الإلكتروني في المراسلات عن طريق منظومة (عليسة) وتعميمها إلى جانب العمل على تفعيل كافة الخاصيات التي تتيحها والاستفادة المثلى منها، يمكّن من المرور إلى تصرف إلكتروني كلي للمراسلات وبالتالي إرساء ركيزة هامة من ركائز الإدارة الرقمية.

- **الهدف 1-3- تنمية الاقتصاد الرقمي**

ينضوي هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي الثالث "النهوض بالاقتصاد الرقمي والتجديد وتطوير مناخ الأعمال في مجال الرقمنة" حيث يهدف إلى فسح مجالات المبادرة والاستثمار وتطوير مناخ الأعمال من خلال وضع أطر تشريعية وترتيبية محفزة لبعث وتطوير المؤسسات الناشئة القائمة خاصة على الابتكار والتجديد واعتماد التكنولوجيات الحديثة

لتحقيق قيمة مضافة عالية وقدرة تنافسية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. ويعتبر عدد المؤسسات الناشئة في أي بلد مؤشّرا على القدرات المكتسبة (capacités) لدى ذلك البلد على تركيز بيئة ومنظومة ملائمة ومحفزة للتجديد والابتكار وفي نفس الوقت على الإمكانيات (les potentialités) الكامنة لدى ذلك البلد لإنتاج القيمة المضافة والتميّز على المستوى الاقتصادي. وبالنظر إلى طبيعة صناديق الاستثمار التي يتسم تسييرها بتطبيق قواعد التصرّف الحذر بما يجعل المستثمرين المنضوين تحتها يتوجهون نحو الاستثمار في المشاريع التي بلغت مرحلة معينة من النضج، فإنّ قرار المساهمة في رأس مال مؤسسة ناشئة ما يعتبر مؤشرا على صلابة منوالها الاقتصادي ويعكس مدى قدرتها على تطوير نشاطها الاقتصادي سواء على المستوى المحلي أو العالمي. ولذلك، تم اعتماد مؤشر "نسبة المؤسسات الناشئة المنتفعة بتمويل من صناديق الاستثمار المختصّة من عدد المؤسسات المتحصلة على علامة مؤسسة ناشئة سنويا" لتقييم مدى تحقيق الهدف.

هذا وتسعى مؤسسة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية إلى تعزيز مكانة تونس كمركز إقليمي ريادي في مجالات التكنولوجيات الواعدة، والابتكار، والتميز في ريادة الأعمال، وذلك بالعمل على جعل القطب مركزا دوليا جامعا للابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال التكنولوجية. واعتبارا لما توفّره حاضنات الأعمال وفضاءات العمل عن بعد من مناخ متكامل ملائم لتنمية الاقتصاد الرقمي، تمّ اعتماد "نسبة إشغال حاضنات الأعمال في الأقطاب التكنولوجية وفضاءات العمل عن بعد" كمؤشر ثان للهدف.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.3.1: "نسبة المؤسسات الناشئة المنتفعة بتمويل من صناديق الاستثمار المختصّة من عدد المؤسسات المتحصلة على علامة مؤسسة ناشئة سنويا"**

علامة المؤسسة الناشئة (Label Start Up) هي شهادة تسند بقرار من الوزير المكلّف بالاقتصاد الرقمي بناء على رأي مطابق للجنة فنية، لفائدة المؤسسات الاقتصادية المكوّنة في شكل شركات على معنى مجلة الشركات التجارية وذلك طبقا للشروط والإجراءات المنصوص عليها بالقانون عدد 20 لسنة 2018 المؤرخ في 17 أفريل 2018 المتعلق بالمؤسسات الناشئة. ويهدف برنامج تونس الناشئة (2025-2030) إلى:

1. تكوين ألف مؤسسة ناشئة وإحداث ما لا يقل عن عشرة ألاف موطن شغل.
2. تحقيق رقم معاملات يضاهي أو يفوق واحد مليار دينار.
3. التوّصل إلى إنجاح عملية بعث مؤسسة ناشئة تونسية عالمية.

وقد مكّن النسق الحثيث لإسناد علامة المؤسسة الناشئة ((Label Start Up) منذ أفريل 2019 من إنشاء مخزون (Un stock) يتمثل في عدد تجاوز الألف مؤسسة اقتصادية تحصلت على تلك العلامة وهو ما سيسهّل مهمة صناديق الاستثمار المختّصة في تحديد المؤسسات الاقتصادية الحائزة على صفة مؤسسة ناشئة واستقطابها وتأطيرها بهدف الاستثمار فيها وفقا لأهداف برنامج تونس الناشئة. وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم العمل على تشجيع العنصر النسائي للمشاركة في هذا البرنامج من خلال تكثيف التكوين والتعريف بالمشروع.

✓ تقديرات المؤشر. 1.3.1:

مؤشر الأداء	الوحدة	انجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة المؤسسات الناشئة المنتفعة بتمويل من صناديق الاستثمار المختّصة من مجموع المؤسسات المتحصلة على علامة مؤسسة ناشئة سنويا	النسبة	---	% 35	% 35	% 10	% 0

يقدّر عدد المؤسسات المتحصلة على علامة مؤسسة ناشئة بحوالي 200 مؤسسة سنويا. ومن المتوقع أن تنتفع قرابة 70 مؤسسة ناشئة سنويا خلال الفترة 2023-2025 بتمويل من صناديق الاستثمار المختّصة.

✓ **المؤشر 2.3.1: نسبة إشغال محاضن الأعمال في الأقطاب التكنولوجية والمراكز الجهوية الذكية**

تلعب محاضن الأعمال في القطاع التكنولوجي دورًا مهمًا في تنمية الاقتصاد الرقمي، من خلال:

- توفير البنية التحتية: توفر محاضن الأعمال المساحات الجاهزة والمكاتب المجهزة بالبنية التحتية الضرورية للشركات الناشئة في القطاع التكنولوجي.
- توفير شبكة العلاقات والتواصل: تعزز المحاضن الأعمال التواصل وبناء العلاقات بين الشركات الناشئة والمستثمرين والشركات الكبرى وتسهل فرص التعاون وتوفير الفرص الاستثمارية والتمويل.
- تعزيز روح المبادرة وريادة الأعمال: توفر محاضن الأعمال بيئة ملائمة للشباب المبتكر ورواد الأعمال لتحقيق أفكارهم ومشاريعهم الرقمية.
- التدريب والتطوير: تنظم المحاضن الأعمال دورات تدريبية وورشات لتطوير مهارات المؤسسين والعاملين في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والابتكار وإدارة الأعمال.

- **تقديرات المؤشر 2.3.1:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة إشغال محاضن الأعمال في الأقطاب التكنولوجية والمراكز الجهوية الذكية	النسبة	–	90% (1)	70% (2)	%75 (2)	%80 (2)

(1) دون اعتبار المراكز الجهوية الذكية

(2) باعتبار المراكز الجهوية الذكية مع العمل على توفير فضاءات جديدة لاحتضان أكبر عدد من المؤسسات.

حددت نسبة إشغال محاضن الأعمال في الأقطاب التكنولوجية والمراكز الجهوية الذكية سنة 2023 بـ 90%، ومن المنتظر أن يبلغ هذا المؤشر نسبة 80 % مع موفى سنة 2027 باعتبار المراكز الجهوية الذكية.

2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة(*)
الهدف 1-1-1- تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي	المؤشر1.1.1: نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة	%54.8	النشاط 1: تطوير البنية التحتية الاتصالية وتحسين النفاذ للسعة العالية جدا	35 180	إعداد العناصر المرجعية لطلبات العروض وكراسات الشروط قصد الانطلاق في إجراءات الصفقات العمومية ومتابعة التنفيذ وصولا إلى مرحلة الخلاص بدأ أشغال إعداد خارطة الطريق المتعلقة بإطلاق الجيل الخامس من شبكات الهاتف الجوال حيث تمّ إحداث لجنة فنية بمقتضى مقرر من وزير تكنولوجيات الاتصال تتولى إعداد خارطة طريق لإقامة واستغلال شبكات عمومية لاتصالات الهاتف الجوال من الجيل الخامس "5G" ما من شأنه المساهمة في تحسين جودة خدمات الأنترنات وسرعة التدفق من حيث تنزيل البيانات وكذلك توسيع شبكات التغطية وتحسين جودة الاتصالات واستقرارها كما سيمكن من وصول عديد الأجهزة إلى الأنترنات عبر الهاتف الجوال في نفس الوقت.
	مؤشر:2.1.1 نسبة المواقع التابعة للهياكل العمومية المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة	98%			
	المؤشر :3.1.1 نسبة تطوّر عدد المؤسسات التي قامت بالتدقيق في سلامة النظم المعلوماتية	50%	البرنامج الوطني للتدقيق في السلامة المعلوماتية للهياكل العمومية	1000	

	المؤشر :4.1.1 عدد الحسابات الجارية البريدية أو الحسابات الافتراضية (بطاقات الدفع أو السحب) لكل 100 ساكن يفوق عمره 20 سنة	%93,5	النشاط 5: منحة لفائدةONP	0	تطوير أنظمة وتجهيزات الدفع الإلكتروني تهيئة المركز الاحتياطي (Data Center El Mezannine) تهيئة مركز البيانات (القطب التكنولوجي الغزالة) تهيئة مركز البيانات (قطب النحلي) تحسين البنية التحتية للهياكل التجارية تحسين التغطية البريدية تحيين النظام المعلوماتي الخاص بالبطاقات مسبقة الدفع تطوير أنظمة النقديات دراسة لتحسين خدمات المكتب الافتراضي تطوير المنظومات في إطار مؤسسة ناشئة الإنخراطات والمساهمات في المنظمات الدولية وإستغلال الشبكات الدوليةتطوير المنظومات في إطار مؤسسة ناشئة الإنخراطات والمساهمات في المنظمات الدولية وإستغلال الشبكات الدولية إقتناء بطاقات الدفع الإلكترونية
الهدف 1-2- تعزيز إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة المستخدمين	المؤشر1.2.1: عدد خدمات الترابط البيني بين المؤسسات العمومية	160	النشاط 3: رقمنة الإدارة	43525	– إعداد العناصر المرجعية لطلبات العروض وكراسات الشروط قصد الانطلاق في تنفيذ الصفقات العمومية ومتابعة التنفيذ وصولا إلى مرحلة الخلاص – تركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية – إرساء منظومة المعرف الوطني الوحيد للمواطن – تركيز بوابة موحدة للخدمات الالكترونية
	المؤشر 2.2.1: عدد الخدمات الإلكترونية المحدثة لفائدة المستخدمين	33			
	المؤشر 3.2.1: نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة)	85%			– تحديد الخدمات الإدارية التي سيتم رقمنتها عبر منظومة التصرف الالكتروني في المراسلات – قيادة التغيير ومتابعة الاستغلال عن طريق مؤشرات الاستعمال

الهدف 1-3- تنمية الاقتصاد الرقمي	المؤشر1.3.1: نسبة المؤسسات الناشئة المنتفعة بتمويل من صناديق الاستثمار المختصّة من عدد المؤسسات المتحصلة على علامة مؤسسة ناشئة سنويا	35%	النشاط 2: تنمية الاقتصاد الرقمي	2410	– التكفّل بإجراءات ومعاليم تسجيل براءات الاختراع لفائدة المؤسسات الناشئة – مساهمات موضوعة على ذمة صندوق ضمان المؤسسات الناشئة – إعداد تصوّر وبرنامج تنفيذي بالنسبة للمكونين الثالث والرابع من برنامج تونس الناشئة والمتعلقين تباعا بتطوير الكفاءات Talent Pool والإدماج الجغرافي– Inclusion Géographique والشروع في تجسيم هذين المكونين. – تركيز صندوق الصناديق–Fonds des Fonds– الذي سيتولى تمويل صناديق إستثمار مختّصة تسند لها تراخيص في النشاط مع التوقع بإمكانية بعث صندوق إستثمار مختّص وبعث عدة صناديق.
	المؤشر :2.3.1 نسبة إشغال محاضن الأعمال في الأقطاب التكنولوجية والمراكز الجهوية الذكية	70%	النشاط C: منحة لفائدة "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية"	5438	– توفير فضاءات جديدة لاحتضان أكبر عدد من المؤسسات. – جرد شامل للفضاءات الشاغرة وإعلان تعبير عن الرغبة للعموم لتسويغها تهيئة الفضاءات وتطوير المباني للرفع من قابلية كراءها تجديد معدات التكييف لتحسين مستوى الخدمات المسداة

2. 3-مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد2
مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: ألف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025
الديوان الوطني للبريد	الهدف 1-1- تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي	- تطوير أنظمة وتجهيزات الدفع الإلكتروني - تهيئة المركز الاحتياطي (Data Center El Mezannine) - تهيئة مركز البيانات (القطب التكنولوجي الغزالة) - تهيئة مركز البيانات (قطب النحلي) - تحسين البنية التحتية للهياكل التجارية - تحسين التغطية البريدية - تجهيز مقرات البريد التونسي - إقتناء الموزعات الآلية للنقديات - تحيين النظام المعلوماتي الخاص بالبطاقات مسبقة الدفع - تطوير أنظمة النقديات (إقتناء منظومة e-banking لتعويض منظومة CCP Net) - إقتناء أنظمة سلامة إعلامية - تركيز نظام التصرف الالكتروني للوثائق - نظام تطوير العلاقة مع الحرفاء (Chat Bot) - دراسة لتحسين خدمات المكتب الافتراضي - تطوير المنظومات في إطار مؤسسة ناشئة - الإنخراطات والمساهمات في المنظمات الدولية واستغلال الشبكات الدولية، - إقتناء بطاقات الدفع الإلكترونية	0
الوكالة الوطنية للسلامة السيبرنية		- حماية الفضاء السيبرني الوطني من هجمات حجب الخدمة الموزعة - تطوير منظومة "ساهر" للاستشعار والاستكشاف المبكر للهجمات - وحدة لتقييم سلامة الأنظمة والشبكات الحساسة - صيانة وتطوير النظام المعلوماتي للوكالة - تركيز منظومة للتنسيق وإدارة المراكز القطاعيّة للاستجابة للطوارئ - تركيز لوحة معلوماتية لقيادة أمن الفضاء السيبرني الوطني	7 162
القطب التكنولوجي "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية"	الهدف 1-3- تنمية الاقتصاد الرقمي	اطلاق برنامج تونس الذكية « SMARTUNISIA »	5 438

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2027)

جدول عدد 3:

تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات	انجازات 2023	ق م 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	الفارق المبلغ (1) - (2)	الفارق النسبة %
نفقات التأجير	1699	1980	1976	-4	% -0,2
نفقات التسيير	0	0	3024	3024	
نفقات التدخلات	61000	67000	69000	2000	% 3
نفقات الاستثمار	68456	72688	76115	3427	% 4,7
نفقات العمليات المالية				0	
المجموع	**131 155**	**141 668**	**150 115**	**8447**	**% 6**

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة
(اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات	ق م 2024	تقديرات	تقديرات	تقديرات
	2023		2025	2026	2027
نفقات التأجير	1699	1980	1976	2 100	2 500
نفقات التسيير	0	0	3024	3 000	3 000
نفقات التدخلات	61000	67000	69000	70 050	71 900
نفقات الاستثمار	68456	72688	76115	75 850	80 600
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**131 155**	**141 668**	**150 115**	**151 000**	**158 000**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**131 155**	**141 668**	**150 115**	**151 000**	**158 000**

سيتم خلال السنوات القادمة انجاز اعتمادات تفوق تلك المرسمة خلال سنة 2024 وخاصة تلك المتعلقة بنفقات الاستثمار وذلك بهدف السعي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج .

وتتعلق نفقات الاستثمار بالمشاريع التي يتم تمويلها عن طريق القروض الخارجية الموظفة سواء على البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو البنك الافريقي للتنمية والتي ستشهد ارتفاعا في نسق استهلاك الاعتمادات المخصصة لهذه المشاريع.

حيث سيتم خلال سنة 2025 مواصلة تنفيذ المشاريع الممولة على البنك الدولي للإنشاء والتعمير إمضاء عقود تتعلق بتركيز الشبكة الاتصالية الداخلية لفائدة 2204 مؤسسة تربوية mise en

œuvre de services de connectivité INDOOR pour les établissements éducatifs وهو ما يعد مواصلة للمشروع Edunet 10.

من ناحية أخرى جاري العمل على مشاريع تطوير البنية التحتية التكنولوجية لمراكز تخزين البيانات لكل من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة.renforcement Data Center

كما تسعى وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية (GovTech) ، إلى تركيز وتطوير المنظومات الإعلامية المشتركة حيث يجري العمل على امضاء عقود تتعلق بـ"تطوير وتركيز نظام معلوماتي جديد للتصرف في الجرايات وتوابعها وتركيز منصة تبادل خاصة بالحسابات الفردية لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية"، منظومة الإجراءات الإدارية لفائدة المواطن، منظومة المعرف الاجتماعي، منظومة المساعدة على صنع القرار وتحليل البيانات لفائدة وزارة التربية ، منظومة لتكوين المكونين عن بعد وغيرها من المنظومات التي من شأنها تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن.
كما سيتم مواصلة تنفيذ العقود الخاصة بالعديد من المشاريع الممولة عن طريق البنك الافريقي للتنمية والتي تم امضاؤها خلال السنوات الفارطة على غرار مشروع الشبكة الإدارية المندمجة عدالة وإرساء منظومة المعرف الوطني الوحيد للمواطن ومشروع إرساء وتركيز منظومة الخلاص الالكتروني للطلب العمومي، ومشروع تركيز بوابة موحدة للخدمات الالكترونية ومشروع تركيز التطبيقات ذات العلاقة بالخدمات الالكترونية للشؤون الخارجية ومشروع تركيز نظام مدمج للبريد التونسي ومشروع تركيز الشبكة التربوية عالية التدفق « Edunet 10 » ومشروع تركيز نظام معلوماتي لشبكات المكتبات العمومية.

هذا بالإضافة إلى المشاريع التي يتم تمويلها عن طريق صندوق تنمية المواصلات على غرار مشاريع الشبكات الإدارية المندمجة للوزارات والبلديات والقبول الفني لمشروع EDUNET 10 ومشروع تركيز مركز عملياتي NOC ومشروع انجاز شبكة الألياف البصرية واللاسلكية

الخارجية باثنتي عشر (12) مركبا جامعيا و القبول الفني لمشروع CCK وكذلك انطلاق المرحلة الثانية من مشروع هيكل المفتاح العمومي الخاص بوزارة الدفاع الوطني PKI وكذلك مواصلة مشروع البنية التحتية الوطنية للمعلومات الجغرافية (INIG) ومشروع البرنامج الوطني للتدقيق في السلامة المعلوماتية للهياكل العمومية ومشروع تغطية المناطق البيضاء 2. وهو ما سيساهم في الرفع من نسبة تحقيق الهدف الأول المتعلق بـتحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي.

وتجدر الاشارة إلى أن تنفيذ كل تلك المشاريع بالاعتمادات المطلوبة، سيمكن من تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني المتعلق بتعزيز إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة المستخدمين.

برنامج القيادة والمساندة

رئيس البرنامج:

السيّد أحمد بن حسين

المدير العام للمصالح المشتركة

مرجع التسمية:

قرار وزير تكنولوجيات الاتصال

المؤرخ في 10 فيفري 2023

1- تقديم البرنامج:

1.1 الاستراتيجية:

تتمثل غاية برنامج القيادة والمساندة في حوكمة مهمة تكنولوجيات الاتصال من خلال تعزيز دور القيادة وتطوير فاعليته، كما يعتبر برنامج القيادة والمساندة الرافد الرئيسي لدعم البرنامج العملياتي التنمية الرقمية في تجسيم أهدافه، لا سيّما فيما يتعلق بتأمين الخدمات ذات العلاقة بالدعم والمساندة.

هذا ويندرج نشاط برنامج القيادة والمساندة ضمن التعهدات الدولية المتعلقة بالتغيرات المناخية وترشيد الطاقة إضافة إلى ارتباطه بأهداف التنمية المستدامة التالية:

- الهدف 5: المساواة بين الجنسين
- الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد
- الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة
- الهدف 12: الاستهلاك والانتاج بشكل مسؤول
- الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

كما تنضوي استراتيجية برنامج القيادة والمساندة ضمن التعهدات الوطنية وخاصّة منها:

- محاور مخطط التنمية 2023-2025 المتعلقة بحوكمة التصرف في الموارد المالية والبشرية
- الوثيقة التوجيهية 2035
- منشور السيد رئيس الحكومة عدد 11 بتاريخ 29 مارس 2024 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025.

وتتمثل نقاط القوة للبرنامج أساسا في:

- اعتماد تطبيقات رقمية في الخدمات الإدارية وفي التصرف الإداري واللوجيستي،

- إطار تنظيمي وتشريعي متطور في مجال السلامة السيبرنية لضامن للسيادة الرقمية،
- سياسة اتصالية ديناميكية وتفاعلية.

أمّا نقاط ضعف البرنامج فهي تتعلق بـ:

- عدم ملاءمة الإطار التشريعي العام المنظم لقطاع الاتصالات للتطورات التكنولوجية المتسارعة،
- عدم استغلال النظام المعلوماتي للأداء (SIP) ومنظومة " انجاز" لمتابعة تنفيذ المشاريع،
- إطار تنظيمي للمهمة غير محفّز ونقص في الموارد البشرية المتخصصة (تقنيين واطارات في مجال قيادة المشاريع)،
- عدم استكمال أشغال تركيز نظام الرقابة الداخلية وتفعيله.

هذا ويتميز قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال بالحركية والديناميكية المتسارعة حيث يوفر فرصا لبرنامج القيادة والمساندة خاصّة فيما يتعلق بالتطوّر التكنولوجي المتسارع وتعميم الرقمنة في مجالات متعددة والتعاون الدولي الفعّال والمثمر في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، غير انّه يمثل ايضا جملة من التحديات خاصة من حيث عدم وجود إطار تنظيمي يتماشى والدور الافقي والمحوري للمهمة خاصة مع تعدد الأطراف المتدخلة في مجال رقمنة الخدمات الإدارية والمشاريع الرقمية وكذلك البنية التحتية الرقمية.

وقد تم ضبط المحاور الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الاتصال وفقا لتوجهات المهمة في مجال التنمية الرقميّة وتتمثل أساسا في:

✓ تفعيل مخرجات المجالس وجلسات العمل الوزارية ومتابعة التوصيات المنبثقة عنها والتنسيق مع كافة المتدخلين لرفع الإشكاليات التي تحول دون إنجاز المشاريع بالنسق المطلوب إضافة إلى تطوير المنظومة التشريعية للقطاع ومسايرتها للمستجدات التكنولوجية.

- ✓ الارتقاء بالموارد البشرية باعتبارها العنصر الرئيسي لتأهيل الإدارة وتطوير علاقاتها بالمتعاملين معها وتعزيز القدرات والمهارات وحسن توظيفها مع ضمان المساواة بين مختلف الفئات والحرص على دعم تكافؤ الفرص بين النساء والرجال وتقليص الفوارق على مستوى الخدمات الإدارية المسداة.

- ✓ تعزيز فاعلية البرنامج من خلال حسن التصرف في الاعتمادات وضمان مبدأ الحفاظ على ديمومة الميزانية مع تطوير جودة الخدمات المسداة.

وبناء على ما تقدم، تمّ ضبط الأهداف الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة التي تمكّن من تحقيق الأنشطة الرئيسية المتعلقة بالقيادة وبالتصرف في الموارد البشرية وفي الميزانية وذلك الاستئناس بالإطار المرجعي الموحد لتنزيل الأداء.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يتضمن برنامج القيادة والمساندة برنامجا فرعيا وحيدا والذي يشتمل على:

- جملة الأنشطة المتعلقة بعمليات المتابعة والتقييم والإشراف الراجعة أساسا لمصالح الديوان والتفقدية العامة لتكنولوجيا المعلومات وإدارة الشؤون القانونية والنزاعات،
- وظائف الدعم الأفقية ومختلف الخدمات التي تساند البرنامج العملياتي في تحقيق أهدافه وتنفيذ ميزانيته (الإدارة العامة للمصالح المشتركة والإدارة العامة للمنشآت والمؤسسات العمومية ومكتب الشؤون العامة السلامة والاستمرار ومكتب الضبط المركزي)،
- المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية (المعهد العالي للدراسات التكنولوجية في المواصلات بتونس والمدرسة العليا لمواصلات بتونس والمدرسة العليا للاقتصاد الرقمي).

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

تمّ ضبط الأهداف الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة للمهمّة بالاستئناس بالإطار المرجعي الموحد لتنزيل الأداء والتي تمكّن من تحقيق الأنشطة الرئيسية المتعلقة بالقيادة وبالتصرف في الميزانية وفي الموارد البشرية.

❖ **الهدف 1.1.9: تطوير حوكمة المهمة**

يتم العمل على تطوير حوكمة المهمة من خلال ترسيخ أسس الحوكمة وتحسين نجاعة السياسات العمومية وفاعليتها وضمان شفافيتها والتنسيق العام لضمان حسن تنفيذ المهام الموكولة للمهمة وذلك في إطار تفعيل مخرجات المجالس وجلسات العمل الوزارية ومتابعة التوصيات المنبثقة عنها والتنسيق مع كافة المتدخلين لرفع الإشكاليات التي تحول دون إنجاز المشاريع بالنسق المطلوب إضافة إلى تطوير المنظومة التشريعية للقطاع ومسايرتها للمستجدات التكنولوجية. ويتم في هذا الصدد تنفيذ القرارات المتعلقة بأنشطة القيادة والمتابعة الدورية لقرارات لجان القيادة على مستوى مصالح ديوان المهمة مع إعطاء الأولوية القصوى لاستحثاث نسق إنجاز مشاريع المخطط الوطني الرقمي "تونس الرقمية 2025 " والوقوف على الإشكاليات وإيجاد حلول للعراقيل التي تحول دون تقدم إنجازها بالتنسيق مع الهياكل الخارجية المتدخلة باعتبار الصبغة الأفقية للمهمة، كما تتم المتابعة الدورية لمدى تطور تركيز نظام الرقابة الداخلية بالمهمة وإرساء نظام معلوماتي يرتكز أساسا على رقمنة الخدمات الإدارية الموجهة لأعوان المهمة والتحول الكلي نحو رقمنة مختلف المسارات الإدارية الداخلية بالاعتماد على التراسل الالكتروني بين الهياكل تجسيما للأمر الحكومي عدد 777 لسنة 2020 المؤرخ في 5 أكتوبر2020 ، وعلى التصرف الإلكتروني في الوثائق باعتماد منظومة "علّيسة".

ويتم تقييم مدى تحقيق هدف تطوير حوكمة المهمة باعتماد المؤشرين التاليين:

- المعدل السنوي لتنفيذ القرارات والتوصيات المرتبطة بالقطاع
- التطور السنوي لعدد زيارات موقع الواب الرسمي للمهمة

- **المؤشرات**

✓ **المؤشر 1.1.1.9 : نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات المرتبطة بالقطاع**

يعتبر هذا المؤشر آلية للمتابعة الدورية للقرارات والتوصيات المرتبطة بالقطاع التي يتم اتخاذها على مستوى الديوان ومجالس الوزراء والمجالس الوزارية المضيقة وجلسات العمل الوزارية، وذلك قصد تقييم مدى تقدم تنفيذها ومناقشة أهم الإشكاليات والعمل على تذليل الصعوبات التي تعترض تنفيذها.

✓ **تقديرات المؤشر 1.1.1.9 :**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات المرتبطة بالقطاع	(%)	-	88	90	92	94

يعمل الديوان بالتنسيق مع مكتب متابعة قرارات مجالس الوزراء والمجالس الوزارية المضيقة وجلسات العمل الوزارية على متابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المرتبطة بالقطاع وبمساهمة كافة المتدخلين، وعموما حققت الوزارة سنة 2023 نسبة إنجاز بـ 88% لمختلف التوصيات والقرارات في حين تبقى بقية التوصيات في طور الإنجاز نظرا إما لارتباطها الوثيق بتوصيات أخرى ذات العلاقة أو يتطلب إنجازها الكلي مدة زمنية معينة.

هذا وسيواصل الديوان بالتنسيق مع مكتب متابعة قرارات مجالس الوزراء والمجالس الوزارية المضيقة وجلسات العمل الوزارية وبمساهمة كافة المتدخلين العمل من أجل استحاث نسق إنجاز بقية التوصيات والقرارات التي هي في طور الإنجاز.

✓ **المؤشر 2.1.1.9 التطور السنوي لعدد زيارات موقع الواب الرسمي للمهمة:**

يعكس هذا المؤشر نسبة التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة خاصة وأن القطاع الذي تنتمي له المهمة يرتكز أساسا على تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

✓ **تقديرات المؤشر 2.1.1.9**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
التطور السنوي لعدد زيارات موقع الواب الرسمي للمهمة	%	-2.85	5	6	6	7

تم ضبط تقديرات سنة 2024 بناء على إعادة تصميم موقع واب الوزارة في نسخة جديدة تتميز بسهولة تصفح الموقع وتقديم خدمات الوزارة وهياكلها حيث يتم إثراء وتحيين بوابة المهمّة للترفيع في نسبة النفاذ للموقع والترفيع في عدد الخدمات المسداة للمواطن وجودتها.

❖ **الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص**

تعتبر وظيفة التصرّف في الموارد البشرية العنصر الرئيسي لتأهيل الإدارة وتطوير جودة خدماتها وعلاقاتها بالمتعاملين معها وحسن توظيفها من حيث تحقيق الملاءمة بين طبيعة الحاجيات والجدوى الوظيفية عند الانتداب إضافة إلى تنمية القدرات والمهارات المهنية بما يتناغم مع الحاجيات الحقيقية لمراكز العمل هذا مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص وذلك في إطار الارتقاء بالموارد البشرية.

ويعتبر التكوين من ضمن العوامل الرئيسية لتطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات وملاءمتها مع حاجيات المهمة، من خلال تطوير مهاراتهم ومعارفهم مما يساهم في تحسين التصرف في الموارد البشرية للوزارة،

يتضمن هذا الهدف مؤشرات قيس أداء ذات علاقة بتطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات من حيث التكوين وتنمية المهارات إضافة إلى التحكم في كتلة الأجور حيث يتم تقييم مدى تحقيق تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملاءمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص باعتماد المؤشرين التاليين:

- الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة.
- نسبة الأعوان المنتفعين بالتكوين (مرة واحدة على الأقل)

- **المؤشرات :**

✓ المؤشر 1.2.1.9: الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة:

يبرز هذا المؤشر مدى إحكام ضبط كتلة الأجور المبرمجة للسنة المعنية بإعداد الميزانية بحيث يتم تقليص الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والنفقات المنجزة فعليا.

وقد تم اختيار هذا المؤشر في إطار حوكمة التصرف في الموارد البشرية من حيث حسن برمجة الحاجيات وتنفيذها.

✓ تقديرات المؤشر 1.2.1.9

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة	%	8.34	6	6	5	5

في إطار مواصلة السعي إلى التّقليص في نسبة الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة قصد مزيد تحسين أداء البرنامج، سيرتكز العمل خلال السنوات القادمة على مزيد إحكام برمجة الكتلة الجملية لنفقات الأجور من جهة، ووضع الأطر اللازمة لحسن تنفيذها من خلال تفعيل جملة من الآليات على غرار إعادة التوزيع الداخلي للأعوان وحسن توظيفهم على مستوى مختلف مصالح الوزارة والهياكل التابعة لها من جهة ثانية.

✓ المؤشر 2.2.1.9: نسبة الأعوان المنتفعة بالتكوين باعتبار النوع الاجتماعي

يعتبر التكوين من ضمن العوامل الرئيسية لتطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات وملاءمتها مع حاجيات المهمة حيث يهدف هذا المؤشر إلى تحسين التصرف في الموارد البشرية للوزارة عبر تطوير القدرات الفنية لإطارات الوزارة وتطوير كفاءاتهم مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص من جهة والملاءمة بين المهارات والحاجيات التكوينية من جهة ثانية وذلك من خلال تحقيق النسب المتميزة للمؤشر سواء تلك المتعلقة بالرجال المنتفعين بالتكوين وبنسبة أكبر لفئة النساء.

✓ تقديرات المؤشر 2.2.1.9

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة الأعوان المنتفعين بالتكوين (مرة واحدة على الأقل)	النسبة المئوية	70	74	77	80	85
مؤشر فرعي 1: نسبة المشاركات الرجالية	النسبة المئوية	55	52	51	50	50
مؤشر فرعي 2: نسبة المشاركات النسائية	النسبة المئوية	45	48	49	50	50

تجدر الإشارة إلى أنّه تم تعديل هذا المؤشر مقارنة بما ورد بالتقرير السنوي للأداء لسنة 2023 حيث كان يقتصر على نسبة الأعوان المنتفعين بالتكوين باعتبار النوع الاجتماعي (رجالا أو نساء) دون بيان النسبة الإجماليّة للأعوان المنتفعين بالتكوين مرة واحدة على الأقل

باعتبار وأنّه يمكن للعون الواحد المشاركة في أكثر من دورة وبالتالي الترفيع في قيمة المؤشر. وقد تمت إعادة احتساب قيمة هذا المؤشر وفقا للطريقة الجديدة بما في ذلك إنجازات سنة 2023، حيث قدّرت نسبة الأعوان المنتفعين بالتكوين (مرة واحدة على الأقل) خلال سنة 2023 بـ 70%، وهي نسبة تعتبر جيّدة وستعمل الوزارة على الترفيع في نسبة المؤشر خلال الثلاث سنوات القادمة من خلال مواصلة الجهود لتحسين مهارات أعوان وإطارات المهمة وتطوير معارفهم ومكتسباتهم مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الأصناف وبين الجنسين.

ويتوقع أن يتم تحقيق نسبة 77 % خلال 2025 وبلوغ نسبة 85% خلال سنة 2027 كما سيتم العمل على ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين وتدارك الفارق في النسب لبلوغ نسب متساوية بين المشاركات الرجالية والمشاركات النسائية لتبلغ 50% للفئتين خلال سنة 2026.

ولتحقيق هذه النسب المحتملة للمؤشر، سيتم اتخاذ جملة من الأنشطة والتي تتمثل أساسا في:

- ✓ حسن ضبط الحاجيات التكوينية الضرورية للمهمّة وتشريك كافة الأعوان والاطارات في اقتراح برنامج التكوين،
- ✓ برمجة الدورات التكوينية لتشمل أكبر عدد من المشاركين من مختلف الأصناف مع ضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين ومع مراعاة الاعتمادات المخصصة للتكوين،
- ✓ متابعة تنفيذ الدورات التكوينية والتدخل الآني عند الاقتضاء لتفادي النقائص وتوفير الظروف الملائمة للإنجاز.

❖ الهدف 3.1.9: المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة

تعتبر وظيفة الشؤون المالية من الوظائف الرئيسية لبرنامج القيادة والمساندة التي تهدف بالأساس إلى تحسين التصرف في الاعتمادات من حيث نسق تقدم الإنجاز المادي وكيفية الاستهلاك وفقا للاستراتيجية التي تمّ ضبطها وخاصة منها المتعلقة بنفقات الاستثمار باعتبارها رافدا أساسيا للتنمية من جهة والعمل على تقليص الفارق بين الاعتمادات المرسمة والاعتمادات المنجزة من جهة ثانية مع ضمان الحفاظ على مبدأ ديمومة الميزانية من خلال تسوية المتخلدات لفائدة مستحقيها والرفع من فاعلية البرنامج بتحسين جودة الخدمات التي يسديها لفائدة المهمة والضغط على الكلفة وتقليص الآجال.

ويتم تقييم مدى تحقيق هدف المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة باعتماد المؤشرات التالية:

- الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة.
- نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة.
- كلفة التسيير للعون الواحد.

- **المؤشرات :**

✓ المؤشر 1.3.1.9: الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة:

يعمل برنامج القيادة والمساندة على دعم ومساندة البرنامج العملياتي في تنفيذ الاعتمادات المرسمة للمهمة وذلك من خلال الدور القيادي والتقييمي الذي يقوم به من جهة وبواسطة الخدمات الأفقية التي يسديها لفائدته من حيث توفير الدعم البشري واللوجيستي والتقني من جهة أخرى، مما يمكن من تحسين التصرف في الاعتمادات المبرمجة وتقليص الفارق بينها وبين ما هو منجز.

✓ تقديرات المؤشر 1.3.1.9

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة للمهمة	النسبة المئوية	5 -	5	5	4	4
مؤشر فرعي: الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة لبرنامج القيادة والمساندة	النسبة المئوية	20.5	15	15	13	12

بلغت الاعتمادات المنجزة سنة 2023 على مستوى المهمة ما قدره 157.600 م د مقابل 150.150 م د مرسمة بقانون المالية أي بنسبة إنجازات تعادل 105 % (نسبة الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة للمهمة تقدّر بـ 5- %) وذلك تبعا لتجاوز الدفوعات المنجزة على موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والبالغة 105,500 م.د مقابل ما تم ترسيمه بقانون المالية (90 م د).

وفي هذا الإطار سيتم العمل خلال لسنة 2025 والسنوات اللاحقة لها على مزيد تقليص الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة على مستوى المهمة وعلى مستوى برنامج القيادة والمساندة باعتبار مختلف مصادر التمويل (الموارد العامة لميزانية الدولة/ صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال/ القروض الخارجية الموظفة) وذلك من خلال جملة من الآليات:

- الدقة في ضبط الحاجيات والتقديرات،
- إحكام إعداد البرمجة السنوية للنفقات وحسن تنفيذها،
- احترام الروزنامة المضبوطة لمختلف الشراءات العمومية،
- المحافظة على ديمومة الميزانية من خلال تجنب تراكم الديون المتخلدة والحرص على إيفاء الإدارة بتعهداتها المالية.

✓ المؤشر 2.3.1.9: نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة:

يندرج هذا المؤشر في إطار التحكم في حجم برنامج القيادة والمساندة من حيث الاعتمادات المخصصة له مقارنة باعتمادات المهمة باعتبارها نفقات تعكس كلفة الخدمات الأفقية التي يسديها لفائدة البرنامج العملياتي التنمية الرقمية في تنفيذ ميزانياته، بحيث أنّ الضغط على قيمة المؤشر من شأنه ان يرفع من فاعلية البرنامج.

✓ تقديرات المؤشر 2.3.1.9

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	النسبة المئوية	17.7	19	18.4	18	15

يعكس هذا المؤشر حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة المنجزة، وقد بلغت قيمة المؤشر المنجزة خلال سنة 2023 نسبة 17.7% مقارنة 23.3% مبرمجة لتتجاوز بذلك التقديرات بنسبة 130 % وهو ما يعكس التحسّن في فاعلية برنامج القيادة والمساندة باعتبار الانخفاض النسبي لكلفة الخدمات الأفقية التي يسديها لفائدة البرنامج العملياتي "التنمية الرقمية" في تنفيذ ميزانيته وتحقيق أهدافه.

وقد تم تقدير نسبة المؤشر لسنة 2024 في حدود 19 % على أن يتم العمل خلال السنوات اللاحقة 2025 –2027 على مزيد التّحكم في الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة ببرنامج التنمية الرقمية ليبلغ نسبة 15 % سنة 2027 مع الحرص على ضمان جودة الخدمات المسداة لفائدة هذا الأخير وذلك باعتماد جملة من الآليات والمنظومات الرقمية على الخط التي من شأنها أن ترفع من فاعلية البرنامج.

✓ المؤشر 3.3.1.9: كلفة تسيير العون الواحد:

يندرج هذا المؤشر في إطار التحكم في كلفة التسيير للعون الواحد وهو مؤشر يساهم في تحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة حيث يتم العمل على توفير الإطار اللوجيستي لضمان مناخ عمل ملائم للرفع من إنتاجية ومردودية العون مع الحرص على ترشيد النفقات في إطار تحسين التصرف في الاعتمادات.

✓ تقديرات المؤشر 3.3.1.9

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
كلفة تسيير العون الواحد	الدينار	9508	12000	11 700	12 000	12 500

يعكس هذا المؤشر الكلفة المسجلة لتسيير العون وقد تم التعديل في طريقة احتساب المؤشر بهدف تصحيح الكلفة الفعلية لتسيير العون بحيث يتم طرح النفقات العرضية (ملف تعويضات أو خطايا) من اعتمادات التسيير والنفقات ذات الصبغة الأفقية لفائدة قطاعات أخرى (نفقات مصاريف صيانة وإيواء واستغلال المنظومة الوطنية للتصرف الالكتروني في المراسلات "عليسة" في حدود 3 مليون دينار التي تسدي خدماتها لفائدة جميع المهمات) والتي سيتم تنزيلها ببرنامج التنمية الرقمية انطلاقا من سنة 2025.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة
الهدف 1.1.9: تطوير حوكمة المهمة	المؤشر 1.1.1.9: المعدل السنوي لتنفيذ القرارات والتوصيات المرتبطة بالقطاع	%90	القيادة		المتابعة الدورية لمدى تقدم تنفيذ القرارات والتوصيات ذات العلاقة
	المؤشر 2.1.1.9: التطور السنوي لعدد زيارات موقع الواب الرسمي للمهمة	%6	القيادة	بتمويل من وكالة التعاون الألماني GIZ	حملة اتصالية للإعلان عن النسخة الجديدة للموقع مع أكثر سهولة في تصفح الموقع وتقديم خدمات الوزارة وهياكلها
الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص	المؤشر 1.2.1.9: الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة	%6	خدمات لوجيستية وتسيير	21.212 م د	– إعادة توزيع داخلي الأعوان – حسن ضبط الحاجيات من الموارد البشرية
	المؤشر 2.2.1.9: لنسبة الأعوان المنتفعين بالتكوين (مرة واحدة على الأقل) مؤشر فرعي 1: نسبة المشاركات الرجالية مؤشر فرعي 2: نسبة المشاركات النسائية	%77 %51 %49	خدمات لوجيستية وتسيير	70 أ د	– حسن ضبط الحاجيات التكوينية الضرورية للمهمّة وتحديد محاور التكوين في إطار تشاركي –حسن اختيار الأعوان المهنيين بمحور التكوين وفق المهام الموكولة لهم مع مراعاة النوع الاجتماعي –متابعة تنفيذ مخطط التكوين السنوي

الهدف 3.1.9: المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة	**المؤشر 1.3.1.9:** الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة للمهمة مؤشر فرعي: الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة لبرنامج القيادة والمساندة	%5 %15	خدمات لوجيستية وتسيير		– حسن ضبط التقديرات الأولية للحاجياتوفق بطاقات مشاريع واضحة والتنسيق مع كافة الأطراف المتدخلة – حسن اعداد البرمجة السنوية للنفقات الأولية والمحينة – احترام روزنامة تنفيذ البرمجة السنوية للصفقات واعتماد لوحة قيادةلدفع نسق تنفيذ المشاريع – التقيد بأدلّة الإجراءات الخاصة بالشراءات العمومية
	المؤشر 2.3.1.9: نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	% 18,4	خدمات لوجيستية وتسيير	33.885 م د	– تفعيل المناشير المتعلقة بالتحكم في الطاقة – إعادة توزيع الأعوان لدعم البرنامج العملياتي
	المؤشر 3.3.1.9: كلفة التسيير للعون الواحد	11700 د	خدمات لوجيستية وتسيير	5.250م د	– ترشيد النفقات

3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

تعتبر جل نفقات برنامج القيادة والمساندة نفقات متواصلة باعتبارها نفقات سنوية متكررة تكتسي صبغة نفقات التصرف لضمان السير العادي لمصالح الإدارة على غرار نفقات التأجير ونفقات تسيير وسائل المصالح والتدخل والتي تمثل الجزء الأكبر من اعتماد البرنامج.

وقد تم ضبط ميزانية البرنامج لسنة 2025 في حدود 33.885 م.د موزعة كالتالي:

- **حسب طبيعة النفقة:**
  - نفقات التأجير: 19.236 م د
  - نفقات التسيير: 5.250 م د
  - نفقات التدخل: 3.926 م د
  - نفقات الاستثمار: 5.473 م د

هذا وينبني **إطار النفقات متوسط المدى** وتطور الاعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات القادمة على النقاط التالية:

- **على مستوى التأجير:**
  - تفعيل الزيادة الدورية للأجور،
  - تنفيذ البرنامج السنوي للترقيات،
  - احتساب الانتدابات (الحاقات / نقل)
  - الاحالات على التقاعد،
- **على مستوى التسيير:**
  - تحيين التكلفة الجملية وفقا للتضخم المالي،
  - ضبط الحاجيات الجديدة،
  - مصاريف كراء مقر لمهمة تكنولوجيات الاتصال
  - تنزيل مصاريف إيواء وصيانة منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (GEC) ببرنامج لتنمية الرقمية.

- **على مستوى التدخل:**

ارتفاع سعر الصرف السنوي بالنسبة للمساهمات في ميزانيات المنظمات العالمية والافريقية والإقليمية المرتبطة بقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

- **على مستوى نفقات الاستثمارات:**

- انطلاق تنفيذ مشروع توسعة كل من المدرسة العليا للمواصلات والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بتونس،
- بناء مبيت جامعي لفائدة المدرسة العليا للمواصلات،
- تهيئة فضاء الحياة الجامعية بالمدرسة العليا للمواصلات بتونس،
- تهيئة المكتبة ومخابر الأشغال التطبيقية، ومنصات تكوينية وفضاء البحث والمدارج والبهو الداخلي وقاعة الاجتماعات وقاعات الأنشطة البيداغوجية والفضاءات الخارجية وفضاء المؤسسات بالمدرسة العليا للمواصلات بتونس،
- تهيئة مقر المهمة بنهج انقلترا.

- **ميزانية المدرسة العليا للاقتصاد الرقمي بمنوبة:**

تمّ إدراج المدرسة العليا للاقتصاد الرقمي بمنوبة ضمن خارطة برنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الاتصال بداية من سنة 2025 تبعا للأمر عدد 215 لسنة 2024 المؤرخ في 26 أفريل 2024 المتعلق بتحويل الإشراف على المدرسة العليا للاقتصاد الرقمي بمنوبة والانطلاق في ممارسة الإشراف الإداري والمالي لوزارة تكنولوجيات الاتصال بداية من 1 جانفي 2025، وعليه تم إدراج ميزانية المؤسّسة بنشاط جديد عدد 5 بالوحدة العملياتية عدد 2 " المؤسسات العمومية الإدارية" بالبرنامج الفرعي عدد1 القيادة والمساندة ببرنامج القيادة والمساندة.

وعليه تم ضبط إطار النفقات متوسط المدى للفترة 2025-2027 لبرنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الاتصال دفعا في حدود:

- 33.885 .د بالنسبة لسنة 2025 أي بنسبة تطور تقدر بـ 1.2 % مقارنة بسنة 2024
- 34.000 م.د بالنسبة لسنة 2026 أي بنسبة تطور تقدر بـ 0.3 % مقارنة بسنة 2025
- 36.000 م.د بالنسبة لسنة 2027 أي بنسبة تطور تقدر بـ 5.9 % مقارنة بسنة 2026.

وتتوزع ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة كالتالي:

- **نفقات التأجير:**

تشمل نفقات تأجير الأعوان الراجعون بالنظر للوزارة، المدرسة العليا للمواصلات بتونس، المعهد العالي للدراسات التكنولوجية في المواصلات بتونس والمدرسة العليا للاقتصاد الرقمي بمنوبة.

وقد تم ضبط ميزانية التأجير لبرنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الاتصال (دفعا) في حدود:

- 19.236 م.د بالنسبة لسنة 2025 أي بنسبة تطور تقدر بـ 24.3 % مقارنة بسنة 2024
- 19.300 م.د بالنسبة لسنة 2026 أي بنسبة تطور تقدر بـ 0.3 % مقارنة بسنة 2025
- 19.600 م.د بالنسبة لسنة 2027 أي بنسبة تطور تقدر بـ 1.6 % مقارنة بسنة 2026.

- **نفقات التسيير:**

تشمل نفقات تسيير مصالح المهمة كما تضم منح بعنوان التسيير لفائدة المدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية في المواصلات بتونس والمدرسة العليا للاقتصاد الرقمي بمنوبة. وعليه تم ضبط ميزانية التسيير لبرنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الاتصال (دفعا) في حدود:

- 5.250 م.د بالنسبة لسنة 2025 أي بنسبة تطور تقدر بـ 24- % مقارنة بسنة 2024
- 5.600 م.د بالنسبة لسنة 2026 أي بنسبة تطور تقدر بـ 6.7 % مقارنة بسنة 2025
- 6.000 م.د بالنسبة لسنة 2027 أي بنسبة تطور تقدر بـ 7.1 % مقارنة بسنة 2026

- **نفقات التدخل:**

تتمثل أساسا في التدخلات في الميدان الاجتماعي لفائدة تعاونية البريد والاتصالات، المساهمات السنوية في المنظمات العالمية المرتبطة بالقطاع ومنح بعنوان التدخل لفائدة المدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية في المواصلات بتونس والمدرسة العليا للاقتصاد الرقمي بمنوبة.

وقد تم ضبط ميزانية التدخل لبرنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الاتصال (دفعا) في حدود:

- 3.926 م.د بالنسبة لسنة 2025 أي بنسبة تطور تقدر بـ 9.1- % مقارنة بسنة 2024
- 3.950 م.د بالنسبة لسنة 2026أي بنسبة تطور تقدر بـ 0.6 % مقارنة بسنة 2025
- 4.000 م.د بالنسبة لسنة 2027 أي بنسبة تطور تقدر بـ 1.3 % مقارنة بسنة 2026.

- **نفقات الاستثمار:**

وتتمثل في جملة المشاريع المتواصلة الراجعة بالنظر للمهمة والمدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية في المواصلات بتونس والمدرسة العليا للاقتصاد الرقمي بمنوبة. وقد تم ضبط ميزانية الاستثمار لبرنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الاتصال (دفعا) في حدود:

- 5.473 م.د بالنسبة لسنة 2025 أي بنسبة تطور تقدر بـ 19.3- % مقارنة بسنة 2024
- 5.150 م.د بالنسبة لسنة 2026أي بنسبة تطور تقدر 5.9- % مقارنة بسنة 2025
- 6.400 م.د بالنسبة لسنة 2027 أي بنسبة تطور تقدر بـ 24.3 % مقارنة بسنة 2026.

جدول عدد 3:

تقديرات ميزانية البرنامج لسنة 2025
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2023	ق م 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	الفارق	
				المبلغ (2) - (1)	النسبة %
نفقات التأجير	15 009	15 470	236 19	3 766	% 24,3
نفقات التسيير	6 017	6 907	250 5	-1 657	% -24
نفقات التدخلات	4 440	4 320	926 3	-394	% -9,1
نفقات الاستثمار	2345	6 785	473 5	-1 312	% -19,3
نفقات العمليات المالية				0	
المجموع*	**27 811**	**33 482**	**33 885**	**403**	**% 1,2**

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العموميّة.

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	15 009	15 470	19 236	19 300	19 600
نفقات التسيير	6 017	6 907	5 250	5 600	6 000
نفقات التدخلات	4 440	4 320	3 926	3 950	4 000
نفقات الاستثمار	2 345	6 785	5 473	5 150	6 400
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**27 811**	**33 482**	**33 885**	**34 000**	**36 000**
الموارد الذاتية للمؤسسات	**360**	**353**	**420**	**500**	**600**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**28 171**	**33 835**	**34 305**	**34 500**	**36 600**

III. الملاحق

بطاقات مؤشرات الأداء

بطاقات مؤشرات الأداء

لبرنامج التنمية الرقمية

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة

رمز المؤشر : 1 /1/1/

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي
2. **تعريف المؤشر:** نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة عبر التقنيات السلكية اوالراديوية حسب التعريف الوارد بالإجازات الخاصة بكل مشغل، ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،**
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراع للنوع الاجتماعي**

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

   (عدد اشتراكات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي / عدد الأسر) * 100

2. **وحدة المؤشر: نسبة مائوية**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مزودي خدمات الانترنات / الهيئة الوطنية للاتصالات / والمعهد الوطني للإحصاء**
4. **تاريخ توفّر المؤشر: شهري**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[14](Valeur cible de l'indicateur):** 68,3 % سنة2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الهيئة الوطنية للاتصالات: محمد الطاهر ميساوي

III- قراءة في نتائج المؤشر

[14]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة	نسبة مائوية	% 50.5	%55.3	% 58.7	%64.7	%68.3

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

شهدت نسبة النفاذ ارتفاعا متواصلا بمعدل 5 نقاط إضافية كل سنة منذ أواخر سنة 2016 تاريخ مصادقة الهيئة الوطنية للاتصالات على عرض اتصالات تونس لإعادة البيع بالجملة للأنترنت المفعلة على الخطوط الرقمية (xDSL)، أي منذ بداية تسويق عروض الأنترنات القارة بالاعتماد على شباك موحد.

كما يُتوقع أن يتواصل هذا الارتفاع طيلة السنوات المقبلة ليصل إلى 65.9% آخر سنة 2025، وذلك تنفيذا لاستراتيجية الدولة التونسية ضمن مشروع التحول الرقمي عبر رقمنة الخدمات وكذلك لارتفاع الطلب على الاشتراكات في خدمات الأنترنات القارة .

كما ترتكز تقديرات هذا المؤشر على تطور نسبة النفاذ منذ سنة 2016 حيث أن هذه التقديرات تظلّ مرتبطة إضافة إلى الإحصائيات بعديد الآليات والمتمثلة في:

- تطور عدد مشتركي الأنترنات عبر شبكات لاسلكية قارة FWA Fixed Wireless Access وذلك في إطار إطلاق شبكة الجيل الخامس للهاتف الجوال 5G.
- تطور عدد مشتركي شبكات الألياف البصرية FO تبعا للإجراءات التحفيزية في سوق الاتصالات للتشجيع على تركيز الأنترنات ذات السعة العالية جدّا THD والأنشطة التجارية لمشغلي الاتصالات.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

يعكس هذا المؤشر نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي وبالتالي فهو يستثني الاستعمالات الأخرى لاسيما من جانب المؤسسات الاقتصادية أو هياكل الدولة. كما لا يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار الأنترنات الجوالة.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة المواقع التابعة للهياكل العمومية المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة

رمز المؤشر: 2/1/1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي
2. **تعريف المؤشر:** نسبة المواقع التابعة للهياكل العمومية المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر** فاعلية.
4. **نوع المؤشر**: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule)**: مجموع المواقع المنخرطة بالشبكة الإدارية المندمجة
2. **وحدة المؤشر:** النسبة المائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**Mise en service des sites RNIAs
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: 2024
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[15](Valeur cible de l'indicateur):** 100 % سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الوحدة العملياتية 1: السيدة محرزية عوني

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

[15]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة المواقع التابعة للهياكل العمومية المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة	النسبة	-	%71	%98	%100	%100

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يشير هذا المؤشر إلى نسبة المواقع التابعة للهياكل العمومية التي تم ربطها بالشبكة الإدارية المندمجة (RNIA) سواء الخاصة بالوزارات (RNIA2) أو الخاصة بالجماعات المحلية والبلديات (RNIA3) أو القطاعية على غرار الشبكة الإدارية الخاصة بوزارة العدل (RNIA4) ويعبر هذا المؤشر عن مدى تطور البنية التحتية الخاصة بمؤسسات الدولة ومدى قدرتها على تطوير خدماتها الموجهة أساسا للمواطن والمؤسسة ومساهمته في تحقيق الإدماج الرقمي والمالي.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

يشمل هذا المؤشر الهياكل المبرمجة في إطار مشاريع الشبكة الإدارية المندمجة فقط والتي تتعلق بعدد محدود من الوزارات والهياكل التابعة لها ولا يشمل جميع الوزارات والمؤسسات العموميّة.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة تطوّر عدد المؤسسات التي قامت بالتدقيق في سلامة نظمها المعلوماتية

رمز المؤشر :1 /3/1/

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي
2. **تعريف المؤشر:** نسبة تطوّر عدد المؤسسات التي قامت بالتدقيق في سلامة نظمها المعلوماتية
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراع للنوع الاجتماعي

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المؤسسات التي أرسلت على الأقل مرة في السنة تقرير تدقيق في سلامة نظمها المعلوماتية إلى الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية مقارنة بعدد المؤسسات بالسنة الفارطة.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مؤوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة التدقيق في السلامة المعلوماتية بالوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** يتم تحيين المؤشر كل ثلاثة أشهر.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[16](Valeur cible de l'indicateur):** 33 % سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد صابر عيسى

[16] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة تطوّر عدد المؤسسات التي قامت بالتدقيق في سلامة نظمها المعلوماتية	النسبة المائوية		%40	%50	%67	%33

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من المتوقع أن يشهد المؤشر نسق ارتفاع تدريجي بداية من سنة 2024 لاسيما إثر صدور المرسوم عدد 17 لسنة 2023 المؤرخ في 11 مارس 2023 المتعلق بالسلامة السيبرنية الذي ينص على تسليط عقوبات إدارية ومالية على المؤسسات التي لا تقوم بالتدقيق الإجباري والدوري لسلامة نظمها المعلوماتية ولا تطبق التوصيات المنبثقة عن تقارير التدقيق. لكنه سرعان ما سيشهد تراجعا وذلك كلّما قاربت نسبة المؤسسات التي تقوم بالتدقيق الدوري في سلامة نظمها المعلوماتية الـ 100 %.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

1- بالرجوع إلى المرسوم عدد 17 لسنة 2023 المؤرخ في 11 مارس 2023 المتعلق بالسلامة السيبرنية ولا سيما الفصل 6 منه، تخضع لنظام تدقيق إجباري ودوري النظم المعلوماتية والشبكات الراجعة بالنظر إلى الهياكل العمومية وهياكل القطاع الخاص التالية:

- مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات ومزودي خدمات الاتصالات والأنترنات.
- الهياكل ذات الشبكات الإعلامية المرتبطة فيما بينها عبر شبكات الاتصال.
- مسدي خدمات الإيواء والحوسبة السحابية.
- الهياكل التي تتولى المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية للمتعاملين معها في إطار توفير خدماتها عبر شبكات الاتصالات.
- البنى التحتية الرقمية الحيوية.

غير أنه لا يمكن ضبط العدد الجملي للمؤسسات المعنية بإجبارية التدقيق في سلامة نظمها المعلوماتيّة على الصعيد الوطني لغياب قاعدة بيانات. كما أن هذا العدد غير قار من سنة إلى أخرى.

2- يعكس هذا المؤشر نسبة تطوّر عدد المؤسسات التي قامت بالتدقيق في سلامة نظمها المعلوماتية، لكنه لا يقدّم أي فكرة عن مدى تطبيق المؤسسات للتوصيات المنبثقة عن عمليّة التدقيق ذات الصلة.

3- الأمن السيبرني متعدد الجوانب، والتهديدات السيبرنية سريعة التطوّر ولا يمكن التوقّي منها بالتدقيق في سلامة النظم المعلوماتية فقط.

بطـاقة مؤشر الأداء: عدد الحسابات الجارية البريدية أو الحسابات الافتراضية (بطاقات الدفع أو السحب) لكل 100 ساكن يفوق عمره 20 سنة

رمز المؤشر : 2/1/1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي
2. **تعريف المؤشر:** إحتساب عدد السكان التي تفوق أعمارهم 20 سنة والذين يملكون حسابات بريدية (حسابات جارية أوحسابات إفتراضية)
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**
4. **أسباب اختياره وعلاقته بتحقيق الهدف**

إن إعتماد هذا المؤشر من شأنه أن يبين مدى مساهمة البريد التونسي في تحقيق التنمية الرقمية من خلال دفع الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي بتسهيل النفاذ إلى الخدمات البنكية لفائدة الفئات الاجتماعية التي لا يشملها النظام البنكي وخلق ديناميكية اقتصادية جهوية عبر تموقع البريد التونسي في مناطق ذات تغطية بنكية ضعيفة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الحسابات المفتوحة (جارية بريدية أوحسابات إفتراضية)/ عدد السكان فوق 20 سنة
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الديوان الوطني للبريد+المعهد الوطني للاحصاء
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** نهاية كلّ سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[17](Valeur cible de l'indicateur):** 98 % سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** البريد التونسي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
عدد الحسابات الجارية البريدية أو الحسابات الافتراضيّة (بطاقات الدفع أو السحب) لكل 100 ساكن يفوق عمره 20 سنة	نسبة	%70,8	%80,4	%93,5	%97,1	%98

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

70,8% من السكان فوق 20 سنة يملكون حسابات جارية بريدية أو حسابات افتراضية في البريد التونسي سنة 2023 ومن المنتظر أن يبلغ هذا المؤشر 98 % سنة 2027.

1. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

يعكس هذا المؤشر جانبا من مدى مساهمة البريد التونسي في الادماج المالي، لكنه لا يعكس كل جوانب الادماج المالي سواء البريدي أو الإجمالي لعل من بينها:

- توزيع نسب الحسابات البريدية حسب الجهات،
- مساهمة القطاع البنكي ونسبة الحسابات البريدية من مجموع الحسابات الماليّة،

كما يمكن أن تخفي هذه النسب وجود حسابات بريدية غير مستغلة (مهملة) والتي من شأنها رفع قيمة المؤشر بشكل لا يعكس الوضعية الحقيقيّة.

بطـاقة مؤشر الأداء: عدد خدمات الترابط البيني بين المؤسسات العمومية

رمز المؤشر : 1.2. 1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة المستخدمين
2. **تعريف المؤشر:** يمثّل المؤشر عدد الخدمات المندمجة لتبادل المعطيات الإدارية من إدارة إلى أخرى مما يمكن من تسجيل كل عملية تبادل للبيانات وبالتالي تعميم خدمات الترابط البيني على الهياكل العمومية. كما يساهم هذا المؤشر في تطوير الخدمات الإدارية المقدمة لفائدة المواطنين.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (indicateur d'éfficacité)
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** تجميع عدد الخدمات
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الهياكل والمؤسسات العمومية – المركز الوطني للإعلامية - البوابة الموحدة للخدمات الإلكترونية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الرابع من السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[18](Valeur cible de l'indicateur):** بلوغ 200 خدمة رقمية موجهة للمستخدمين (المواطن والمؤسسة) في موفى سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الوحدة العملياتية 3: السيدة حبيبة الهاشمي

[18] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات 2023	2024	التقديرات 2025	2026	2027
عدد خدمات الترابط البيني بين المؤسسات العمومية (عدد تراكمي)	عدد	110	140	160	180	200

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم على مستوى الإنجازات تركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية مما مكّن من وضع حيز الاستغلال قرابة 110 خدمة مندمجة لتبادل المعطيات الإدارية من إدارة إلى أخرى خلال سنة.

هذا وقد انطلق المشروع مع أربع (04) وزارات نموذجية وهي وزارة الداخلية ووزارة التربية ووزارة النقل ووزارة الشؤون الاجتماعية على أن يتم تعميمه في مرحلة ثانية على بقية الوزارات.

ويتجه التأكيد على أهمية هذه المنصة التي ستوفر تسهيلا في المعاملات بين المواطن والإدارة من جهة والهياكل الإداريّة فيما بينها من جهة أخرى وذلك من حيث تقليص الآجال وربح الوقت والحد من الأخطاء التي قد تنجر عند معالجة الملفات.

وقد تم في ذات الإطار مواصلة تنفيذ مشروع الهوية الرقمية الوطنية على الجوال "ء-هوية" حيث إضافة إلى تمكين المواطن، داخل البلاد وخارجها، من بريد رسمي يتلقى من خلاله اشعارات من الادارات وعديد الخدمات الأخرى، تعتبر الهوية الرقميّة بمثابة مفتاح ولوج آمن وموثوق لبوابة المواطن للخدمات الرقمية ولفضاء المضمون الاجتماعي ولفضاء خدمات الملكية العقارية وفضاء الولي بموقع "مدرستي".
ومن المنتظر أن يبلغ عدد الخدمات 200 خدمة متوقعة في أفق 2027.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

لا يمكّن هذا المؤشّر من تقييم مستوى الترابط البيني بين المؤسسات العموميّة.

بطـاقة مؤشر الأداء: عدد الخدمات الالكترونية المحدثة لفائدة المستخدمين

رمز المؤشر : 1 .2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة المستخدمين
2. **تعريف المؤشر:** يتمثّل المؤشر في احتساب عدد المنصات الرقمية المحدثة لفائدة المستخدمين وبالتالي احتساب عدد الخدمات الإلكترونية المستعملة من طرف المواطن والمؤسسة ممّا سيمكّننا من معرفة نسبة استخدام المواطن للمواقع الإلكترونية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (indicateur d'éfficience)
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** تجميع عدد الخدمات الالكترونية
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الهياكل والمؤسسات العمومية – المركز الوطني للإعلامية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الرابع من السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[19](Valeur cible de l'indicateur):** بلوغ 53 خدمة رقمية موجهة للمستخدمين (المواطن والمؤسسة) في موفى سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الوحدة العملياتية 3

III- قراءة في نتائج المؤشر

[19] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.**

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء 2.2.1	الوحدة	الإنجازات 2023	2024	التقديرات		
				2025	2026	2027
عدد الخدمات الالكترونية المحدثة لفائدة المستخدمين (تراكمي Cumulatif)	عدد	13	23	33	43	53

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تمّ على مستوى تطور مؤشرات القطاع الرقمي، إنجاز بعض المنصات لفائدة المواطن والمؤسسة على غرار:

- منصة التصرف الإلكتروني في المراسلات "عليسة"،
- منصة بوابة المواطن للخدمات الرقمية (E-bawaba.tn)،
- منصة الهوية الرقمية على الخط عبر موقع الواب www.mobile-id.tn،

هذا وقد تم خلال سنة 2023 الانطلاق في تنفيذ مشروع تركيز بوابة موحدة للخدمات الالكترونية توفر مجموعة من الروابط للخدمات الإدارية المضمنة بالبوابات القطاعية للوزارات. وقد تمّ الشروع بخدمات الوكالة الفنية للنقل البري والصندوق الوطني للتأمين على المرض في مرحلة أولى، وبالخدمات المتعلقة بالقروض الجامعية والقروض الخاصّة الممنوحة من صناديق التغطية الاجتماعية بالإضافة إلى خدمات أخرى في مرحلة ثانية.

ومن المنتظر أن يبلغ عدد الخدمات الالكترونية 13 خدمة سنة 2023 ليمر إلى 53 خدمة سنة 2027.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

لا يمكّن هذا المؤشّر من تقييم مستوى الرقمنة المحق.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة)

رمز المؤشر : 3.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة المواطن والمؤسسات
2. **تعريف المؤشر:** يتمثّل المؤشر في مواصلة دفع التصرّف الإلكتروني في المراسلات إلى التعميم والمرور من مراسلات إدارية ورقية إلى مراسلات معالجة إلكترونيا بصفة كلية منذ نشأتها وفي أقرب الآجال الممكنة
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (indicateur d'éfficience)
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج (indicateur de produit)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المراسلات المعالجة إلكترونيا كليا عبر المنظومة / عدد المراسلات الجملية * 100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
1. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الخدمات الإدارية المرقمنة عن طريق منظومة "عليسة"
3. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الرابع من السنة
4. **القيمة المستهدفة للمؤشر[20](Valeur cible de l'indicateur):** بلوغ نسبة 100% نسبة المراسلات في موفى سنة 2027.
5. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الوحدة العملياتية 3: حبيبة الهاشمي

[20] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء 3.2.1	الوحدة	الإنجازات 2023	2024	التقديرات 2025	2026	2027
نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة)	نسبة مئوية	60%	75%	85%	90%	100%

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

إنّ عملية التصرف الإلكتروني للمراسلات عن طريق منظومة (عليسة) وتعميمها إلى جانب العمل على تفعيل كافة الخاصيات التي تتيحها والاستفادة المثلى منها يمكّن من المرور إلى تصرف إلكتروني كلي للمراسلات وبالتالي إرساء ركيزة هامة من ركائز الإدارة الرقمية.

وقد تمّ سنة 2023 معالجة المراسلات الكترونيا كليّا عبر المنظومة (من مرحلة تلقّي المراسلة إلى مرحلة المصادقة على الإجابة وإرسالها إلكترونيا) بنسبة 60% ومن المنتظر الوصول إلى نسبة 100% في أفق سنة 2027.

ولتحسين قيمة المؤشر وبهدف المرور إلى إدارة غير ورقية مع آجال مختصرة تمت مواصلة تنفيذ خطة الاتصال وقيادة التغيير حول منظومة عليسة وذلك للتحسيس بأهميتها في تسهيل وتسريع معالجة المراسلات ولتشجيع كافة المستخدمين على اعتمادها.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشـــر الأداء: نسبة المؤسسات الناشئة المنتفعة بتمويل من صناديق الاستثمار المختصة من عدد المؤسسات المتحصلة على علامة مؤسسة ناشئة سنويا

1. رمز المؤشر:1.3.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تنمية الاقتصاد الرقمي
2. **تعريف المؤشر**: تم اختيار هذا المؤشر لانه يعكس احدى السياسات العمومية لتحويل المنوال الاقتصادي لتونس وذلك بالنظر إلى الدور الأساسي للمؤسسات الناشئة في تامين التحول الرقمي
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المؤسسات الناشئة المنتفعة بتمويل من صناديق الاستثمار المختصة / عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة سنويا
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر(Valeur cible de l'indicateur):** 10 %
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الوحدة العملياتية 2

III- قراءة في نتائج للمؤشر

1- **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	الإنجازات 2023	2024	التقديرات 2025	2026	2027
نسبة المؤسسات الناشئة المنتفعة بتمويل من صناديق الاستثمار المختصة من عدد المؤسسات المتحصلة على علامة مؤسسة ناشئة سنويا	نسبة	---	35%	35%	10%	0%

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة إشغال حاضنات الأعمال في الأقطاب التكنولوجية وفضاءات العمل عن بعد

رمز المؤشر : **2.3.1**

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تنمية الاقتصاد الرقمي
2. **تعريف المؤشر:** يقيس هذا المؤشر نسبة إشغال محاضن الأعمال في الأقطاب التكنولوجية وفضاءات العمل عن بعد التي هي تحت تصرف شركة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
4. **نوع المؤشر: مؤشر تصرّف**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** المساحة المسوغة / المساحة الجملية لمحاضن الأعمال
2. **وحدة المؤشر: النسبة المئوية**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**شركة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** حيني
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[21](Valeur cible de l'indicateur):** 80 % سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** شركة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية

III- قراءة في نتائج المؤشر

[21]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

4. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات 2023	2024	التقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة إشغال حاضنات الأعمال في الأقطاب التكنولوجية وفضاءات العمل عن بعد	نسبة	90% (1)	90% (1)	70% (2)	(2) %75	(2) %80

(1) دون احتساب المراكز الجهوية الذكية

(2) باحتساب المراكز الجهوية الذكية مع العمل على توفير فضاءات جديدة لاحتضان أكبر عدد من المؤسسات.

5. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من المنتظر أن تبلغ نسبة إشغال محاضن الأعمال في الأقطاب التكنولوجية والمراكز الجهوية الذكية 70% سنة 2025 على أن تبلغ نسبة 80%موفى سنة 2027.

6. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

بطاقات مؤشرات الأداء

لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشــر الأداء: نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات المرتبطة بالقطاع

رمز المؤشر:المؤشر 1.1.1.9

IV- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:تطوير حوكمة المهمة

تعريفالمؤشر: يهدف المؤشر لقياس مدى تحقيق وتفعيل القرارات والتوصيات المرتبطة بالقطاع

طبيعة المؤشر:مؤشر فاعلية (efficience)

نوع المؤشر:مؤشر نتائج (indicateur des résultats) ،

المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:غير مراعي للنوع الاجتماعي

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule):

النسبة السنوية لتحقيق القرارات والتوصيات المرتبطة بالقطاع: المعدل السنوي للقرارات المنجزة +

المعدل السنوي للقرارات في طور الإنجاز/ 2

وحدة المؤشر: نسبة (%)

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- محاضر مجالس الوزراء
- محاضر المجالس الوزارية المضيقة وجلسات العمل الوزارية
- جداول المتابعة

تاريخ توفّر المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر[22](Valeur cible de l'indicateur): 94% سنة 2027

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير مكتب متابعة قرارات مجالس الوزراء.

VI- قراءة في نتائج المؤشر

[22]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة ستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات المرتبطة بالقطاع	نسبة (%)	87	88	90	92	94

يعمل الديوان بالتنسيق مع مكتب متابعة قرارات مجالس الوزراء والمجالس الوزارية المضيقة وجلسات العمل الوزارية على متابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المرتبطة بالقطاع وبمساهمة كافة المتدخلين، وعموما حققت الوزارة سنة 2023 نسبة إنجاز بـ 87 % لمختلف التوصيات والقرارات في حين تبقى بقية التوصيات في طور الإنجاز نظرا إما لارتباطها الوثيق بتوصيات أخرى ذات العلاقة أو يتطلب إنجازها الكلي مدة زمنية معينة.

تحليل التقديرات: سيواصل الديوان بالتنسيق مع مكتب متابعة قرارات مجالس الوزراء والمجالس الوزارية المضيقة وجلسات العمل الوزارية وبمساهمة كافة المتدخلين من أجل استحاث نسق إنجاز بقية التوصيات والقرارات التي هي في طور الإنجاز

2. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

تتسم القرارات والتوصيات المرتبطة بالقطاع بالتغير والقابليّة للمراجعة والتعديل، وبالتالي يصعب حصرها ومتابعة مدى تنفيذها.

بطـاقة مؤشر الأداء: التطور السنوي لعدد زيارات موقع الواب الرسمي للمهمة

رمز المؤشر :2/1/1/9

الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : 1.1.9 تطوير حوكمة المهمة

تعريف المؤشر:

يقيس هذا المؤشر نسبة التطور السنوي لعدد زيارات موقع الواب الرسمي للمهمة

طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)،

نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (indicateur des résultats) ،

المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: عدم امكانيّة الأخذ بعين الاعتبار للنوع الاجتماعي على مستوى هذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$100\ X \frac{\text{عدد زيارات موقع الواب الرسمي للمهمة خلال السنة (n) - عدد زيارات موقع الواب الرسمي للمهمة خلال السنة (n-1)}}{\text{عدد زيارات موقع الواب الرسمي للمهمة خلال السنة (n-1)}}$$

وحدة المؤشر: النسبة المئوية %.

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- عدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة خلال السنة (n)،
- عدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة خلال السنة (n-1).

تاريخ توفّر المؤشر: حينيّ.

القيمة المستهدفة للمؤشر2 (Valeur cible de l'indicateur): 7% سنة 2027

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الديوان/مكتب أنظمة المعلومات

قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
التطور السنوي لعدد زيارات موقع الواب الرسمي للمهمة	%	-2.85	5	6	6	7

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم ضبط تقديرات سنة 2025 بناء على إعادة تصميم موقع واب الوزارة في نسخة جديدة تتميز بسهولة تصفح الموقع وتقديم خدمات الوزارة وهياكلها حيث يتم إثراء وتحيين بوابة المهمّة للترفيع في نسبة النفاذ للموقع والترفيع في عدد الخدمات المسداة للمواطن وجودتها.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- صعوبة الحصول على المعطيات المتعلقة بعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة للسنوات السابقة،
- هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار المتعاملين مع المهمة سواء بصفة مباشرة أو عن طريق صفحتها الرسمية على الفايسبوك باعتبار سهولة التحيين، سرعة التفاعل وسهولة الاستعمال مقارنة بموقع الواب الرسمي.

بطـاقة مؤشر الأداء: الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة

رمز المؤشر : 1.2.1.9

الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :2.1.9 تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات و ضمان المساواة وتكافؤ الفرص

تعريفالمؤشر: يعمل هذا المؤشر على مزيد التدقيق في ضبط كتلة الأجور المبرمجة للسنة المعنية بإعداد الميزانية بحيث يتم تقليص الفارق بين المبرمج والمنجز فعليا.

طبيعة المؤشر:مؤشر نجاعة(efficience)

نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)

المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:غير مراعي للنوع الاجتماعي .

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$100\ X\ \frac{\text{نفقات تأجير المهمة المرسمة - نفقات تأجير المهمة المنجزة}}{\text{نفقات تأجير المهمة المرسمة}}$$

وحدة المؤشر:النسبة المئوية %

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- نفقات التـأجير المرسمة والمنجزة
- قانون المالية
- منظومة أدب

تاريخ توفّر المؤشر: شهر ديسمبر من كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر23**(Valeur cible de l'indicateur):5 % سنة 2027**

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشـــر 1.2.1.9: الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة	%	8.34	6	6	5	5

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تقدير نسبة 9 % لهذا المؤشر بعنوان سنة 2023 وقد تم تحقيق نسبة أفضل باعتبار أنّ قيمة المؤشر المنجزة فعليا بلغت 8.34%، وفي إطار مواصلة السعي لتحقيق نتائج أفضل سيرتكز العمل خلال السنوات القادمة على مزيد إحكام برمجة الكتلة الجملية لنفقات الأجور من جهة، ووضع الأطر اللازمة لحسن تنفيذها من خلال تفعيل جملة من الآليات على غرار إعادة التوزيع الداخلي للأعوان وحسن توظيفهم على مستوى مختلف مصالح الوزارة والهياكل التابعة لها من جهة ثانية وذلك للضغط على قيمة المؤشر المتمثلة في الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة من سنة إلى أخرى.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

يتأثر هذا المؤشر بعدم الاستقرار الإداري لبعض الاعوان والأسلاك نظرا لانعكاس الوضعية الإدارية للأعوان على تنفيذ ميزانية التأجير وكذلك الشأن بالنسبة لحركة النقل والالحاقات غير المبرمجة وخاصة منها التي تنجز بعد إعداد الميزانية أو التي تتحصل على التأشيرة بعد الآجال.

[23]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الأعوان المنتفعين بالتكوين (مرّة واحدة على الأقل)

رمز المؤشر:2.2.1.9

VII- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: 2.1.9 تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملاءمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص

تعريفالمؤشر:يهدف المؤشر الى تطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات، من خلال تحسين وتطوير مهاراتهم ومعارفهم ومحاولة تغيير أدائهم بشكل إيجابي مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الأصناف وبين الجنسين.

طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)

نوع المؤشر:مؤشر نتائج (indicateur des résultats)

المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

VIII-التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
المؤشر2.2.1.9: نسبة الأعوان المنتفعين بالتكوين (مرة واحدة على الأقل)	%	عدد المنتفعين بدورة تكوينية واحدة على الاقل ---------- العدد الجملي للأعوان
مؤشر فرعي 1: نسبة المشاركات الرجالية	%	عدد المشاركات الرجالية في برامج التكوين بالمهمّة ---------- العدد الجملي للمشاركات في برامج التكوين بالمهمّة
مؤشر فرعي 2: نسبة المشاركات النسائية	%	عدد المشاركات النسائية في برامج التكوين بالمهمّة ---------- العدد الجملي للمشاركات في برامج التكوين بالمهمّة

2. **وحدة المؤشر:** النسبة المائوية %
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** (التقرير السنوي للتكوين، قائمات أعوان المهمة)
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** شهر جانفي من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[24](Valeur cible de l'indicateur): 85% سنة 2027**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**عماد خبوشي

IX- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر2.2.1.9: نسبة الأعوان المنتفعين بالتكوين (مرة واحدة على الأقل)	النسبة المئوية	70	74	77	80	85
مؤشر فرعي1: نسبة المشاركات الرجالية	النسبة المئوية	55	52	51	50	50
مؤشر فرعي2: نسبة المشاركات النسائية	النسبة المئوية	45	48	49	50	50

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

شهد المؤشر خلال سنة 2023 تسجيل نسبة 70%، وهي نسبة تعتبر جيدة وستعمل الوزارة على الترفيع في نسبة المؤشر خلال الثلاث سنوات القادمة من خلال مواصلة الجهود لتحسين مهارات أعوان وإطارات المهمة وتطوير معارفهم ومكتسباتهم مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الأصناف وبين الجنسين. حيث يتوقع في سنة 2024 أن يتم تحقيق نسبة 74 % للأعوان المنتفعين بالتكوين (على الأقل مرة واحدة) وبلوغ نسبة 85% خلال سنة 2027.

[24] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

وفي إطار العمل على ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، سيتم تدارك الفارق في النسب للمؤشر خلال سنة 2023 بين الجنسين 55% نسبة المشاركة الرجالية و45% نسبة المشاركة النسائية، سيتم العمل على تقليص الفارق وبلوغ نسب متساوية بين المشاركات الرجالية والمشاركات النسائية لتبلغ 50% للفئتين خلال سنة 2026.

ولتحقيق هذه النسب المحتملة للمؤشر، سيتم اتخاذ جملة من الأنشطة والتي تتمثل أساسا في:

- ✓ حسن ضبط الحاجيات التكوينية الضرورية للمهمّة وتشريك كافة الأعوان والاطارات في اقتراح برنامج التكوين،
- ✓ برمجة الدورات التكوينية لتشمل أكبر عدد من المشاركين من مختلف الأصناف مع ضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين ومع مراعاة الاعتمادات المخصصة للتكوين،
- ✓ متابعة تنفيذ الدورات التكوينية والتدخل الآني عند الاقتضاء لتفادي النقائص وتوفير الظروف الملائمة للإنجاز.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة المؤشـــر 1.3.1.9: الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة

رمز المؤشر : 1.3.1.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: 3.1.9 المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة

تعريفالمؤشر: يعمل هذا المؤشر على ضبط الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة.

طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)

نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)

المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي .

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$\frac{\text{ميزانية المهمة المرسمة - ميزانية المهمة المنجزة}}{\text{ميزانية المهمة المرسمة}} \times 100$$

وحدة المؤشر: النسبة المئوية %

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- قانون المالية (ميزانية المهمة على الموارد العامة لميزانية الدولة، الحسابات الخاصة في الخزينة والقروض الخارجية الموظفة)
- منظومة أدب

تاريخ توفّر المؤشر: شهر جانفي من كل سنة مع غلق ميزانية السنة المنقضية.

القيمة المستهدفة للمؤشر[25](Valeur cible de l'indicateur): 4% سنة 2027

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

-الإدارة العامة للمصالح المشتركة

-الإدارة العامة للمنشآت والمؤسسات العمومية

-الإدارات العامة الخصوصية

III. قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر2.3.1.9: الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة	%	5-	5	5	4	4
مؤشر فرعي: الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة لبرنامج القيادة والمساندة	%	20.5	15	15	13	12

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

بلغت الاعتمادات المنجزة سنة 2023 على مستوى المهمة ما قدره 157.600 م د مقابل 150.150 م د مرسمة بقانون المالية أي بنسبة إنجازات تعادل 105 % (5 - % كقيمة الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة للمهمة) وذلك تبعا لتجاوز الدفوعات المنجزة على موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والبالغة 105,500 م د مقابل ما تم ترسيمه بقانون المالية (90 م.د).

وفي هذا الإطار سيتم العمل بالنسبة لسنة 2025 والسنوات اللاحقة لها على مزيد تقليص الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة على مستوى المهمة وعلى مستوى برنامج القيادة والمساندة باعتبار مختلف مصادر التمويل (الموارد العامة لميزانية الدولة / صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال / القروض الخارجية الموظفة) وذلك من خلال جملة من الآليات:

[25] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

- الدقّة في ضبط الحاجيات والتقديرات،
- إحكام إعداد البرمجة السنوية للنفقات وحسن تنفيذها،
- احترام الروزنامة المضبوطة لمختلف الشراءات العمومية،
- المحافظة على ديمومة الميزانية من خلال تجنب تراكم الديون المتخلدة والحرص على إيفاء الإدارة بتعهداتها المالية.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

من أهم نقائص هذا المؤشر:

- خصوصية الإجراءات المتعلقة بالمشاريع الممولة على القروض الخارجية الموظفة وضرورة التنسيق في الغرض مع برنامج التنمية الرقميّة،
- صعوبة التقديرات المتعلقة بالإنجاز خاصة على مستوى النفقات الممولة عن طريق صندوق تنمية المواصلات نظرا للصبغة التقديرية التي تكتسيها حيث يمكن أن تتجاوز هاته النفقات الاعتمادات المرسمة بقانون المالية.

بطـاقة المـؤشـــر الأداء: نسبة ميزانية برنـامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

رمز المؤشر : 2.3.1.9

الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :3.1.9 المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة

تعريفالمؤشر: يعمل هذا المؤشر على ضبط حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بالمهمة وذلك باحتساب نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

طبيعة المؤشر:مؤشر نجاعة(efficience)

نوع المؤشر:مؤشر نتائج (indicateur des résultats)

المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:غير مراعي للنوع الاجتماعي .

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$\frac{\text{ميزانية برنامج القيادة والمساندة}}{\text{ميزانية المهمة}} \times 100$$

وحدة المؤشر: النسبة المئوية %

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- قانون المالية (ميزانية المهمة على الموارد العامة لميزانية الدولة، الحسابات الخاصة في الخزينة والقروض الخارجية الموظفة)
- الإنجازات على مستوى منظومة أدب

تاريخ توفّر المؤشر: شهر ديسمبر من كل سنة مع صدور قانون المالية.

القيمة المستهدفة للمؤشر[26]**(Valeur cible de l'indicateur):15% سنة 2027**

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

-الإدارة العامة للمصالح المشتركة

-الإدارة العامة للمنشآت والمؤسسات العمومية

-الإدارات العامة الخصوصية

قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء:	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر2.3.1.9: نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	%	17.7	19	18.4	18	15

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يعكس هذا المؤشر حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة المنجزة، وقد بلغت قيمة المؤشر المنجزة خلال سنة 2023 نسبة 17.7% مقارنة 23.3% مبرمجة لتتجاوز بذلك التقديرات بنسبة 130 % وهو ما يعكس التحسين في فاعلية برنامج القيادة والمساندة باعتبار الانخفاض النسبي لكلفة الخدمات الأفقية التي يسديها لفائدة البرنامج العملياتي "التنمية الرقمية" في تنفيذ ميزانيته وتحقيق أهدافه.

وتقدّر قيمة المؤشر لسنة 2024 في حدود 19 % على أن يتم العمل خلال السنوات اللاحقة 2025 -2027 على مزيد التحكم في الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة ببرنامج التنمية الرقمية مع الحرص على ضمان جودة الخدمات المسداة لفائدة هذا الأخير وذلك باعتماد جملة من الآليات والمنظومات الرقمية على الخط التي من شأنها أن ترفع من فاعلية البرنامج.

[26]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة تحديد القيمة المستهدفة للمؤشر نظرا لعدة اعتبارات:
  - قيمة المؤشر لا ترتبط فقط باعتمادات برنامج القيادة والمساندة وإنما باعتمادات برنامج التنمية الرقمية والتي بدورها مرتبطة بحجم القروض الخارجية الموظفة وبالتالي فان قيمة المؤشر لا يمكن التحكم فيها بصفة مباشرة،
  - عدم استقرار خارطة المهمّة، حيث من المؤمّل أن تتمّ خلال سنة 2023 مراجعة الخارطة الحاليّة في اتجاه إعادة إلحاق كلّ من المدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية ببرنامج التنمية الرقميّة مما سيؤدي إلى تراجع هام في قيمة المؤشر.
- لم يتم تحديد القيمة المثلى لهذا المؤشر.

بطـاقة مؤشر الأداء: كلفة التسيير للعون الواحد

رمز المؤشر : 3.3.1.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : 3.1.9 المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة

تعريفالمؤشر: يعمل هذا المؤشر على ضبط كلفة تكاليف التسيير للعون الواحد

طبيعة المؤشر:مؤشر نجاعة(efficience)

نوع المؤشر:مؤشر وسائل(indicateur de moyen)

المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:غير مراعي للنوع الاجتماعي .

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$\frac{\text{اعتمادات التسيير (د)}}{\text{عدد أعوان المهمة}}$$

وحدة المؤشر:ا لدينار

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- قانون المالية (اعتمادات قسم التسيير)
- قائمات أعوان المهمة

تاريخ توفّر المؤشر : شهر ديسمبر من كل سنة مع صدور قانون المالية.

القيمة المستهدفة للمؤشر[27](Valeur cible de l'indicateur): 12500 أ.د سنة 2027

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء:	الوحدة	انجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 3.3.1.9: كلفة التسيير للعون الواحد	الدينار	9 508	12 000	11 700	12 000	12 500

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يعكس هذا المؤشر الكلفة المسجلة لتسيير العون وقد تم التعديل في طريقة احتساب المؤشر وبهدف تصحيح الكلفة الفعلية لتسيير العون يطرح من اعتمادات التسيير النفقات العرضية (ملف تعويضات أو خطايا) والنفقات ذات الصبغة الأفقية لفائدة قطاعات أخرى (نفقات مصاريف صيانة وإيواء واستغلال المنظومة الوطنية للتصرف الالكتروني في المراسلات "عليسة" في حدود 3 مليون دينار التي تسدي خدماتها لفائدة جميع المهمات) والتي سيتم تنزيلها ببرنامج التنمية الرقمية انطلاقا من سنة 2025.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- صعوبة تحديد القيمة المستهدفة للمؤشر،
- عدم وضوح التوجه المعتمد بخصوص هذا المؤشر.

[27] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

بطاقات الفاعلين العموميين

بطاقة عدد 1: الديوان الوطني للبريد

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي:

بالرجوع إلى القانون عدد 38 لسنة 1998 المؤرخ في 02 جوان 1998 والمتعلّق بمجلة البريد والمتمم بالقانون عدد 40 لسنة 2007 المؤرخ في 25 جوان 2007، يتولى البريد التونسي إصدار الطوابع البريدية وسائر القيم النقدية وجمع ونقل وتوزيع المراسلات داخل البلاد وخارجها، إسداء خدمات الادخار والحسابات الجارية البريدية والخدمات المتعلّقة بالحوالات البريدية، كما يعمل الديوان على تنمية خدمات جديدة في مجال البريد مع مواكبة التقدّم التكنولوجي في الميدان (نشاط التجارة الالكترونية والخدمات اللوجيستية) والمساهمة في المجهود الوطني المتعلّق بالتعليم العالي في قطاع البريد والميادين المتّصلة به، وذلك بالإضافة إلى تطوير التعاون مع المؤسّسات الوطنية والأجنبية والمنظّمات الفنية الدولية والإقليمية المختصة في ميدان البريد.

2. مرجع الإحداث:

الأمر عدد 1305 لسنة 1998 المؤرخ في 15 جوان 1998 وتمّ تنقيحه بالأمر عدد 1536 لسنة 2003 المؤرخ في 25 جوان 2005 وبالأمر عدد 1394 لسنة 2007 المؤرخ في 11 جوان 2007والأمر عدد681 لسنة 2016 المؤرخ في 3 جوان 2016.

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج بين الوزارة والفاعل العمومي : 7 جانفي 2011.

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية:

تماشيا مع الأهداف الاستراتيجيّة للمهمة، وفي إطار تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي لبرنامج التنمية الرقميّة، أسّس البريد التونسي رؤية استراتيجية تقوم على تدعيم وتعصير المنظومة البريدية الحالية والانطلاق نحو منوال جديد ينبني على استعمال تكنولوجيات الاتصال الحديثة كرافعة لتطوير

الاستراتيجيات وخلق القيمة وذلك قصد مواكبة المتغيرات التي يشهدها القطاع الذي ينشط فيه وتعزيز مكانته في السوق الداخلية بما يتلاءم مع عراقته وريادته ودوره الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوطني من ناحية، وتكريس مقومات إشعاعه على المستوى الإقليمي والدولي من ناحية أخرى.

2. الأهداف الاستراتيجية:

يسعى البريد التونسي، باعتباره مؤسسة مالية مُدمجة، إلى تمكين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يجدون صعوبة في النفاذ إلى القطاع المالي البنكي من منتجات وخدمات ماليّة تُلبي احتياجاتهم، وذلك بتنمية عدد الحسابات البريدية الجارية في مناطق ذات تغطية بنكية ضعيفة، كما يعمل على تطوير خدمات مالية رقمية جديدة وتكثيف استعمال قنوات الدفع الالكتروني لفائدة مختلف فئات المجتمع التونسي بما يتماشى وحاجيات المؤسسة والمواطن.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

(الوحدة: ألف دينار)

من أهم الاستثمارات والمشاريع لبلوغ الأهداف المرسومة	مبرمج 2025
- إعادة بناء مكتب بريد ومسكنين وظيفيين بسبيطلة + فضاء تكوين	600
- تهيئة مركز بيانات (DATA CENTER) المقر الإجتماعي	1000
- تأهيل مركز الفرز (توسعة المركب البريدي تونس قرطاج)	986
- تأهيل مكتب بريد ساقية الداير	673
- تجهيز مقرات البريد التونسي	13 500
- la mise en place des solution SWIFT /Unipost	1000
- اقتناء وتركيز منظومة التصرف المندمج ERP	10000
- قسط 2: Cloud privée .	500
- اقتناء أنظمة السلامة المعلوماتية (Firewall,Waf,NAC ,,,,,)	500
- اقتناء 100 موزع ألي للأوراق المالية	2000

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	انجازات 2023	متوقع 2024	التقديرات (دفوعات)		
			2025	2026	2027
- ميزانية التصرّف	540 400	590 500	634 600	675 800	711 200
- منحة التصرف*	0	0	0	0	0
- ميزانية الاستثمار	34 300	60 000	74 000	70 000	80 000
- منحة الاستثمار*	0	0	0	0	0
- مجموع الميزانية	574 700	650 500	708 600	745 800	791 200
- مجموع المنحة *	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**

*منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العملیمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقايض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية.

بطاقة عدد 2 : الوكالة الوطنية للسلامة السيبرنية

I- التعريف:

1. **النشاط الرئيسي:**
تعمل الوكالة الوطنيّة للسلامة السيبرنيّة على مراقبة سلامة النظم المعلوماتية والاتصال للهياكل العمومية والخاصة بالفضاء السيبرني الوطني، من خلال وضع وتحيين ومتابعة تطبيق المخططات التنفيذية في مجال السلامة المعلوماتيّة المتعلقة بالإجراءات الاستباقية لتفادي التهديدات والمخاطر السيبرنية المحتملة واتخاذ التدابير الوقائية الازمة للتصدي للهجمات السيبرنية بصفة استعجاليّة في حال حدوثها والعمل على الحد من تداعياتها.
2. **مرجع الإحداث:** المرسوم عدد 17 لسنة 2023 المؤرخ في 11 مارس 2023 المتعلق بالسلامة السيبرنية
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والوكالة:** 13 جوان 2024

II- الاستراتيجيّة والأهداف:

1. الاستراتيجية:

في إطار المساهمة في تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي لبرنامج التنمية الرقميّة، تسهر الوكالة الوطنية للسلامة السيبرنية على ضمان حماية الفضاء السيبرني الوطني ومتابعة صمود (résilience) النظم المعلوماتية الخاصة بالهياكل الحيوية والتطبيقات الوطنية.

2. الأهداف الاستراتيجيّة:

تتمثل أهداف الوكالة الوطنيّة للسلامة السيبرنيّة في:
- رفع درجة اليقظة بالمخاطر السيبرنية المحدقة بالفضاء السيبرني الوطني،
- وضع سياسة عامة لسلامة الفضاء الرقمي،
- دعم آليات التنسيق مع مختلف المتدخلين عند تسجيل حوادث سيبرنية،
- تطوير المهارات التقنية في مجالات التّصدي للهجمات ومعالجة الحوادث السيبرنية،
- رفع درجة الوعي والتحسيس بالمخاطر السيبرنية لدى مختلف الفئات،
- تدعيم التعاون الوطني والدولي في مجال السلامة السيبرنّية.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

(بحساب أ.د)

أهم الاستثمارات والمشاريع لبلوغ الأهداف المرسومة	مبرمج 2025 (دفع)
- حماية الفضاء السيبرني الوطني من هجمات حجب الخدمة الموزعة	186
- تطوير منظومة "ساهر" للاستشعار والاستكشاف المبكر للهجمات	700
- وحدة لتقييم سلامة الأنظمة والشبكات الحساسة	100
- التحصّل على المواصفات العالمية الخاصة بالجودة والسلامة	60
- تطوير موقع واب الوكالة (تطوير وسائل تحسيسيّة توعويّة في مجال السلامة المعلوماتيّة)	50
- صيانة وتطوير النظام المعلوماتي للوكالة	670
- تأثيث المقر الاجتماعي	30
- تهيئة المقر الاجتماعي للوكالة	150
- تركيز منظومة للتنسيق وإدارة المراكز القطاعيّة للاستجابة للطوارئ	924
- تركيز لوحة معلوماتية لقيادة أمن الفضاء السيبرني الوطني	130
المجموع	**3000**

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

(بحساب أ.د)

البيان	انجازات 2023	مرسم 2024	التقديرات (دفوعات) (**) 2025	2026	2027
- ميزانية التصرف	3190	4286	4412	5333	5333
موارد ذاتية	20	70	250	250	500
- منحة تصرف *	3170	4216	4162	5083	4833
- ميزانية الاستثمار	693	3000	3000	2810	2756
- منحة تنمية *	693	3000	3000	2810	2756
- مجموع الميزانية	**3883**	**5260**	**7412**	**8143**	**8089**
- مجموع المنحة *	**3828**	**4680**	**7162**	**7893**	**7589**

*منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العمل يمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقايض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2

بطاقة عدد 3 : مؤسسة القطب التكنولوجي "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية"

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي:**

إقامة واستغلال القطب التكنولوجي وفقا للمواصفات العالمية في المجال من خلال تعهد الفضاءات والتجهيزات المشتركة وصيانتها، دعم التعاون والتكامل بين وحدات البحث والتكوين والإنتاج والتطوير، كما تعمل المؤسسة على التشجيع على الاستثمار عبر احتضان أصحاب المشاريع التكنولوجية أو الخدماتية المجدّدة داخل القطب التكنولوجي وتأطيرهم ومساعدتهم على القيام بأنشطتهم. هذا وتعمل المؤسسة كذلك على دعم ومواكبة التحول الرقمي للمؤسسات المنتصبة بالقطب التكنولوجي عبر تنفيذ برامج تكوين وتأهيل متخصصة ودعم التعاون والتبادل مع الأقطاب المماثلة والمؤسسات الجامعية ومراكز البحث والتجديد التكنولوجي وطنيا ودوليا.

2. **مرجع الإحداث**: الأمر حكومي عدد 352 لسنة 2019 مؤرخ في 29 مارس 2019 يتعلق بإحداث مؤسسة القطب التكنولوجي "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية" وبضبط تنظيمها الإداري والمالي وطرق تسييرها.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي**:

II- الاستراتيجيّة والأهداف:

1. **الاستراتيجية:**

في إطار معاضدة جهود المهمّة في تنمية الاقتصاد الرقمي قصد تدعيم القدرة التنافسية وتحسين إنتاجية الاقتصاد التونسي وتحسين مناخ الأعمال لدفع الاستثمار وتوفير فرص العمل اللّائق، تسعى مؤسسة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية إلى تعزيز مكانة تونس كمركز إقليمي ريادي في مجالات التكنولوجيات الواعدة، والابتكار، والتميز في ريادة الأعمال، وذلك بالعمل على جعل القطب مركزا دوليا جامعا للابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال التكنولوجية.

2. الأهداف الاستراتيجيّة:

تسعى مؤسسة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية إلى تعزيز مكانة تونس كمركز إقليمي ريادي في مجالات التكنولوجيات الواعدة، والابتكار، والتميز في ريادة الأعمال، وذلك بالعمل على جعل القطب مركزا دوليا جامعا للابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال التكنولوجية.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

(الوحدة: ألف دينار)

أهم الاستثمارات والمشاريع لبلوغ الأهداف المرسومة	مبرمج 2025 (دفع)	مبرمج 2026 (دفع)	مبرمج 2027 (دفع)
المشاريع الخاصة بالبنية التحتية (تهيئة عامة+ اقتصاد في الطاقة+ تركيز الطاقة المتجددة + تجديد معدات التكييف+تجديد الانارة الخارجية+فضاء العرض)	4534	11 800	10 800
تأهيل البنية التحتية بالمراكز الجهوية الذكية	2 245	5 800	1 000
اقتناء معدات وبرمجيات اعلاميّة (برمجيات+معدات إعلامية)	250	600	700
المشاريع الخاصة بالتنظيم الداخلي للقطب (اقتناء سيارات+محركات +محاسبة تحليلية+دليل إجراءات+إرساء نظام جودة+تاثيث)	220	300	0
المشاريع الخاصة بالتنظيم اللوجستي	230	40	
المشاريع الخاصة بمرافقة المؤسسات	610	700	300
برنامج "تونس الذكية Smart Tunisia"	50	450	1000

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	2023	التقديرات (دفوعات)			
		2024	2025	2026	2027
- ميزانية التصرف	11959	12440	13246	14009	14482
الموارد الذاتية			8200		
- منحة تصرف *	4625	4350	-	5437	5315
- ميزانية الاستثمار	1000	1277	-	19690	13800
- منحة الاستثمار *	1000	1277	-	19690	13800
- مجموع الميزانية	**12959**	**13717**	**-**	**33699**	**28282**
- مجموع المنحة *	**5625**	**5627**	**5438**	**25127**	**19115**

*منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العمل يمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقايض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2

بطاقة النوع الاجتماعي للمهمة

بطاقة النوع الاجتماعي – تعهدات

1- السياق العام

يعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي. حيث بلغت حصّة قطاع تكنولوجيات الاتصال نسبة 4,9 % من حجم الاستثمارات الجملية لسنة 2022 (مقابل 4,6 % سنة 2021) وتقدّر نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلّي الإجمالي بـ 2,9% خلال نفس السنة. كما ساهم بنسبة 3,4 % في مجهود التشغيل على المستوى الوطني (مقابل 3,3 % سنة 2021) هذا فضلا عن تطور نسبة صادرات القطاع التي بلغت 2,9% من الحجم الإجمالي للصادرات سنة 2022 مقابل نسبة 2 % سنة 2021.[28]

وتعمل مهمة تكنولوجيات الاتصال في إطار أدائها لمهامها على تعزيز التحول الرقمي وتمكين كافة الفئات الاجتماعية من النساء والرجال وفي جميع المناطق من النفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجودة المطلوبة وبتكلفة معقولة من أجل ضمان الاندماج الاجتماعي والحد من الفجوة الرقمية بما يساهم في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد وتحسين جودة حياة المواطنين والمواطنات على حد السواء.

إلاّ أنّه وعلى الرغم من التقدم المحقق، لاسيما فيما يتعلق بتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات بشكل متساوي بين الجميع، فإن القطاع مازال يواجه على أرض الواقع بعض النقائص فيما يتعلق بالفوارق بين الرجال والنساء لعلّ من أهمها ظاهرة العنف في الفضاء الرقمي الذي يعتبر شكلا من أشكال العنف اللامادي الذي أصبح يهدد الأفراد سواء المرأة أو الرجل أو حتى الأطفال. وعادة ما يسلّط العنف الرقمي على النساء أكثر من الرجال، فوفق دراسة أجريت من قبل

[28] المعهد الوطني للإحصاء

مركز الدراسات والبحوث والإعلام والتوثيق حول المرأة كريديف سنة 2019، "89 % من النساء في تونس تعرضن للعنف الرقمي، إلا أن 95% منهنّ لا تتقدمن بشكوى."

كما تتجلى الفوارق بين الجنسين كذلك على مستوى الإدارة من خلال التباين الجلي في نسب التمثيلية في الخطط الوظيفيّة العليا وفي مواقع صنع القرار بين النساء والرجال. حيث تقدّر نسبة النساء في الخطط الوظيفية العليا (خطّة مدير عام إدارة مركزيّة، مدير عام مؤسسة، رئيس مدير عام) بمهمّة تكنولوجيات الاتصال سنة 2024، بـ 25% (مقابل 24 % سنة 2023) كما تبلغ نسبة تمثيليتهن في تركيبة مجالس المؤسسات ومجالس الإدارة للمنشآت والمؤسسات العمومية اللاتي يتم تعيينهن من قبل مهمّة تكنولوجيات الاتصال (مواقع صنع القرار) نسبة 36.%

كما أنّه، ووفقًا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول الفجوة العالمية بين الجنسين (2023)، "رغم أن تونس تصدرت قائمة الدول الأكثر تقدمًا في إفريقيا من حيث المساواة بين الجنسين، فإن هناك فجوة بين الرجال والنساء في المشاركة الاقتصادية". وتتجلى هذه الفجوة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في ضعف التشغيل والمبادرة الخاصة في صفوف النساء والفتيات. فرغم تقارب نسب خريجي التعليم العالي في مجال الإعلاميّة والملتيميديا للسنة الدراسية 2022-2023 بين الإناث والذكور والتي تبلغ على التوالي 49,5 % و50,5 %، إلاّ أنّ نسبة البطالة لدى الإناث والذكور من بين حاملي الشّهائد العليا خـلال الثلاثي الثاني من ســـنة 2024 تظهر فروقا واضحة. حيث تقدّر بـنسبة 30,6 % لدى الإناث مقابل 13,4 % لدى الذكور.

وحسب إحصائيات سنة 2023، تقدّر نسبة الشركات التي تحصلت على علامة مؤسسة ناشئة والتي تم تأسيسها من قبل نساء بـ 8,7%. يذكر أنّها كانت في حدود 4 % سنة 2020.

وأظهرت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية سنة 2021 أن زيادة مشاركة النساء في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (TIC) بنسبة 1٪ يمكن أن

تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.4٪ في الناتج المحلي الإجمالي التونسي. ويرجع هذا التأثير الإيجابي على الاقتصاد إلى عدة عوام أهمها زيادة الإنتاجية: فعندما تزداد مشاركة النساء، يتنوع التفكير وتنتج حلول تكنولوجيّة مبتكرة تلبي احتياجات المجتمع.

كما أنّ زيادة مشاركة النساء في قطاع التكنولوجيا تعني أن النساء سيساهمن في تطوير الخدمات الرقمية التي تشكل جزءًا أساسيًا من الحياة اليومية الاجتماعية. وهو ما يؤثر بشكل إيجابي على الأسر من خلال تحسين الوصول إلى التعليم الإلكتروني، والخدمات الصحية الرقمية، والخدمات الإلكترونية، مما يسهم في تحسين جودة الحياة بشكل عام.

وفي هذا الإطار، وانطلاقا من الوعي بأن تقليص الفوارق بين الرجال والنساء في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى دوره في تكريس حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، يساهم أيضا في تعزيز نموًا اقتصاديًا أكثر شمولًا واستدامة، فقد انخرطت مهمة تكنولوجيات الاتصال في تحقيق الخطة الوطنية الأولى لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي وذلك بالمساهمة خاصة في تحقيق الآثار التالية:

- <u>الأثر عدد 1:</u> منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات، وذلك من خلال المساهمة في الحد من العنف المسلّط على النساء في الفضاء الرقمي،

- <u>والأثر عدد 2:</u> الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، وذلك من خلال العمل على تعزيز تمثيلية النساء في الخطط الوظيفية العليا وهياكل القيادة،

- <u>والأثر عدد 3:</u> سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل عبر تشجيع النساء على المبادرة الخاصة والمساهمة في تحسين تشغيليّتهن في قطاع تكنولوجيات الاتصال.

2- تنزيل آثار الخطة الوطنية لإدراج ومأسسة النوع الاجتماعي

الأثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات

1.1 الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج 1 : التنمية الرقمية

الهدف الاستراتيجي عدد1 : الحد من الفجوة الرقميّة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في بيئة آمنة

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الضمنية	الأسباب الجذرية
الهدف العملياتي 1: المساهمة في تقليص العنف المسلط على المرأة في الفضاء الرقمي	محدودية التصدي للعنف المسلط ضد المرأة في الفضاء الرقمي	- محدودية الوعي الرقمي لدى النساء والفتيات	- غياب برامج تهدف إلى التوعية والتحسيس بأشكال العنف في الفضاء الرقمي وآليات التصدي لها، - عدم معرفة النساء بوجود آليات للاستعمال الآمن - ضعف تكوين النساء في مجال السلامة المعلوماتيّة،
		- محدودية آليات التعامل مع العنف الرقمي ضد المرأة	- ضعف أليات رصد وإحصاء حالات العنف الرقمي المسلطة على النساء. - ضعف التكوين المتخصص في معالجة وحل قضايا العنف الرقمي ضد المرأة،

		- نقص الإطار التشريعي المتخصص في مناهضة العنف الرقمي	- نقص الوعي والإدراك بخطورة العنف الرقمي ضد المرأة، - نقص الوعي بأهمية وضع إطار تشريعي خصوصي للعنف الرقمي - نقص المعرفة التقنية الدقيقة بأليات صياغة تشريعات متخصصة في العنف الرقمي،
		- ضعف التنسيق والتعاون مع الأطراف الفاعلة	- غياب إطار تنسيقي واضح بين الجهات الفاعلة (وزارة تكنولوجيات الاتصال، وزارة المرأة، الداخلية، وزارة العدل...) - نقص توعية الأطراف المعنية بأهمية التنسيق لمناهضة العنف الرقمي

2.1 خطة عمل الأثر 1

1-2.1 الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي

البرنامج1: التنمية الرقمية						
		المؤشرات العملياتية				
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الهدف الاستراتيجي 1 : الحد من الفجوة الرقميّة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في بيئة آمنة،						
المساهمة في تقليص من العنف المسلط على المرأة في الفضاء الرقمي	نسبة النساء ضحايا العنف في الفضاء الرقمي من مجموع ضحايا العنف الرقمي	% 87	% 85	% 83	% 81	% 75

2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 1

البرنامج عدد 1[29]: التنمية الرقمية

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي			مؤشرات الأنشطة						الميزانية حسب الروزنامة				مصادر أخرى للتمويل
الصنف	الصنف الفرعي[30]	ملخص الأنشطة	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	2023	2024	2025	2026	
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: المساهمة في تقليص من العنف المسلط على المرأة في الفضاء الرقمي												
التكوين والتوعية	التوعية	تنظيم حملات تحسيسية حول أشكال العنف ضد النساء في الفضاء الرقمي وآليات الاستعمال الأمن للانترنات	عدد الحملات التحسيسية المنظمة حول أشكال العنف ضد النساء في الفضاء الرقمي وآليات الاستعمال الأمن	1	1	1	1	0	0	0	0	
التكوين والتوعية	التوعية	إضافة فضاء على موقع واب الوزارة بخصوص العنف السبرني (أشكاله،اليات التوقي منه، كيفية التتبع ..) يأخذ بعين الإعتبار بعد النوع الاجتماعي	عدد النشريات المدرجة سنويا على موقع الواب بالخصوص	2	1	1	1	0	0	0	0	
التكوين والتوعية	تكوين	تكوين متخصص في مجال السلامة السيبرنية	عدد خريجي الماجستير المهني في السلامة السيبرنية					0	0	0	0	
التنسيق		التنسيق مع الجهات المختصة لوضع إطار تشريعي خصوصي يتعلّق بالعنف الرقمي	نسبة التقدم في أشغال التنسيق	%0	%0	%5	%10	0	0	0	0	
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1								0	0	0	0	
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 1								0	0	0	0	
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية لبرامج المهمة								**0**	**0**	**0**	**0**	

[29] نفس الجداول سيتم إعتمادها لكل برامج المهمة
[30] عمود إختياري

3.1 التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للأثر 1

يساهم برنامج التنمية الرقمية في تحقيق هذا الأثر (منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات) من خلال المساهمة في تقليص من العنف المسلط على المرأة في الفضاء الرقمي وذلك في إطار العمل على تحقيق الهدف الاستراتيجي الأوّل: " الحد من الفجوة الرقميّة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في بيئة آمنة،". و لبلوغ وذلك، من المبرمج العمل على تطوير الإطار التشريعي في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال ومطابقته للالتزامات الدولية والوطنية لاسيما في اتجاه القضاء على كل أشكال التمييز والعنف المسلط على المرأة والعمل على مزيد التحسيس بخطورة العنف في الفضاء الرقمي سواء عبر موقع واب الوزارة أو عبر الحملات التحسيسية وذلك بالشراكة مع مؤسسات القطاع أو المجتمع المدني.

الأثر عدد 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي

1.1 الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج 9 : القيادة والمساندة

الهدف الاستراتيجي عدد2 : تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الضمنية	الأسباب الجذرية
الهدف العملياتي 1: تعزيز تمثيلية النساء في الخطط الوظيفية العليا (مدير عام بالوزارة/ مدير عام مؤسسة/رئيس مدير عام) وهياكل القيادة (مجالس الإدارة ومجالس المؤسسة) في مجال تكنولوجيات الاتصال	ضعف تمثيلية النساء في الخطط الوظيفيّة العليا وفي مواقع صنع القرار	- نقص المهارات لدى الإطارات النسائيّة العليا في مجال القيادة	- نقص التكوين الموجه للإطارات النسائية العليا في مجال القيادة الإدارية، - برامج التكوين لا تأخذ بعين الاعتبار حاجيات والظروف المختلفة للنساء والرجال من حيث المحاور وأماكن وأوقات تنظيم الدورات - حاجز غير مرئي ناتج عن السلوكيات والأحكام المسبقة التي تحول دون وصول المرأة إلى المناصب التنفيذية العليا ومواقع صنع القرار،
		- نقص في نفاذ النساء إلى المعلومة	- نقص الدعم والتوجيه الموجه للوصول إلى المعلومة حول الشغورات في الخطط الوظيفية - مجتمع ذكوري يعمل على استبعاد المرأة من مواقع صنع القرار
		- عزوف بعض الإطارات النسائية على تقلد المناصب العليا	- القلق بشأن عدم التوازن بين المسؤوليات المهنية ومسؤوليات المرأة تجاه الأسرة، - نقص الثقة في قدرتهن على تولي المناصب القيادية - عدم وعي الإطارات النسائية بأهمية تقلدهن مناصب القيادة في القطاع - عدم الاطلاع على نماذج نسائية ناجحة في المجال - عوامل ثقافية واجتماعية

2.1 خطة عمل الأثر 2

1-2.1 الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي

البرنامج9: القيادة والمساندة						
	المؤشرات العملياتية					
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الهدف الاستراتيجي 1 : تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص						
تعزيز تمثيلية النساء في الخطط الوظيفية العليا (مدير عام بالوزارة/ مدير عام مؤسسة/رئيس مدير عام) وهياكل القيادة (مجالس الإدارة ومجالس المؤسسة) في مجال تكنولوجيات الاتصال	نسبة النساء في خطة مدير عام بالوزارة/ مدير عام مؤسسة/رئيس مدير عام مؤسسة	% 24	% 25	% 25	% 28	% 28
	نسبة النساء في تركيبة مجالس المؤسسات ومجالس الإدارة للمنشآت والمؤسسات العمومية اللاتي يتم تعيينهن من قبل مهمّة تكنولوجيات الاتصال	% 38	% 36	% 36	% 38	% 38

2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 2

البرنامج عدد 9[31]: القيادة والمساندة

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي			مؤشرات الأنشطة						ميزانية حسب الروزنامة				مصادر أخرى للتمويل
الصنف	الصنف الفرعي[32]	ملخص الأنشطة	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	2023	2024	2025	2026	
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: تعزيز تمثيلية النساء في الخطط الوظيفية العليا (مدير عام بالوزارة/ مدير عام مؤسسة/رئيس مدير عام) وهياكل القيادة (مجالس الإدارة ومجالس المؤسسة) في مجال تكنولوجيات الاتصال													
التكوين والتوعية	التكوين	تعزيز مشاركة المرأة في الدورات التكوينية في مجالات القيادة والتواصل وقيادة التغيير لزيادة مهاراتهن وحظوظهن في للمنافسة في الخطط الوظيفية العليا	نسبة النساء المشاركات في الدورات التكوينيّة في مجالات القيادة والتواصل وقيادة التغيير		% 2	%3	4%	0	0	0	0	
التكوين والتوعية	التكوين	العمل على تدعيم مشاركة المرأة في الدورات التكوينيّة وورشات العمل المنظمة من هياكل أخرى على الصعيدين الوطني والدولي	نسبة النساء المشاركات في الدورات التكوينيّة وورشات العمل المنظمة من هياكل أخرى على الصعيدين الوطني والدولي في السنة		% 10	% 15	% 20	0	0	0	0	
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1								0	0	0	0	
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 9								0	0	0	0	
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية لبرامج المهمة								**0**	**0**	**0**	**0**	

[31] نفس الجداول سيتم إعتمادها لكل برامج المهمة
[32] عمود إختياري

3.1 التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للأثر 2

يساهم برنامج القيادة والمساندة في تحقيق الأثر الثاني: " الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي" من خلال الهدف الاستراتيجي الثاني: " تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص" وذلك عبر العمل على تطوير مهارات الأعوان سواء من خلال التأطير المستمر لهم أو من خلال توفير دورات تكوينيّة تتماشى وطبيعة المهام الموكولة إلى العون وتأخذ بعين الاعتبار تطوّره المعرفي والمهني. وقد حرصت المهمة على ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الأصناف وبين الجنسين خاصة في مجال التكوين، حيث تقدّر نسبة النساء المنتفعات بالتكوين خلال سنة 2023، بـ 55 **%** مقابل 53 **%** للرجال وهو ما من شأنه أن يساهم مستقبلا في الرّفع من نسبة تمثيليتهنّ في الخطط الوظيفيّة العليا أو في مواقع صنع القرار.

الأثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

1.1 الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج 1 : التنمية الرقمية

الهدف الاستراتيجي عدد1 : النهوض بالاقتصاد الرقمي والتجديد وتطوير مناخ الأعمال في مجال الرقمنة.

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الضمنية	الأسباب الجذرية
الهدف العملياتي 1: تشجيع النساء على المبادرة الخاصة والمساهمة في تحسين تشغيليّتهن في قطاع تكنولوجيات الاتصال	ضعف التشغيل والمبادرة الخاصة للنساء في قطاع تكنولوجيات الاتصال	- خوف النساء من المخاطرة ومن الفشل، - نقص الثقة بالنفس من جانب النساء للدخول في ريادة الاعمال في مجال تكنولوجيات الاتصال	- نقص في تدريب خريجات التعليم العالي في ريادة الأعمال في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال - نقص التدريب في مجالات الثقة بالنفس ومهارات القيادة للمتخرجات في المجال - عدم وضع وتنفيذ برامج تهدف إلى تدريب خريجات التعليم العالي في ريادة الأعمال في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال - عدم وضع وتنفيذ برامج تهدف إلى التدريب في مجالات الثقة بالنفس ومهارات القيادة للمتخرجات في المجال
		- صعوبة الولوج إلى مصادر التمويل،	- نقص في التسهيلات البنكية لفائدة النساء للحصول على قروض لبعث مشاريع في المجال، - ضعف التنسيق مع الجهات المعنية لتسهيل الانتفاع بالبرامج والتسهيلات الوطنية على غرار وزارة المرأة (برنامج رائدات)

		- عدم إطلاع النساء على الإجراءات التشجيعية والتسهيلات الوطنية لتحفيز المرأة على بعث المشاريع في المجال	- ضعف حملات التحسيس والتعريف ببرامج وآليات تمويل المشاريع في مجال تكنولوجيات الاتصال لفائدة النساء، - عدم وضع وتنفيذ خطط عمل تهدف إلى التحسيس والتعريف ببرامج وآليات تمويل المشاريع في مجال تكنولوجيات الاتصال لفائدة النساء، - نقص في برامج التوجيه والدعم لفائدة النساء الراغبات في بعث مشاريع في المجال،
		- صعوبة الوصول إلى المعلومة	- صعوبة إجاد فرص الدعم والمساندة، - صعوبات في التواصل وربط شبكات وعلاقات في مجال تكنولوجيا الاتصال، - محدوديّة الانخراط في مجموعات وشبكات رائدات ورواد الأعمال في المجال، - عوامل ثقافية واجتماعية،

2.1 خطة عمل الأثر 3

1-2.1 الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي

البرنامج1: التنمية الرقمية						
	المؤشرات العملياتية					
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الهدف الاستراتيجي 3 : النهوض بالاقتصاد الرقمي والتجديد وتطوير مناخ الأعمال في مجال الرقمنة						
تشجيع النساء على المبادرة الخاصة والمساهمة في تحسين تشغيليّتهن في قطاع تكنولوجيات الاتصال	نسبة الشركات الناشئة المتحصلة على علامة label startup والتي تم تأسيسها من قبل نساء أو شاركن في تأسيسها	% 8,7	7%	10%	%11	
	نسبة مواطن الشغل المحدثة لفائدة النساء في إطار برنامج تونس الناشئة		28%	30%	%31	

2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 3

البرنامج عدد 1[33]: التنمية الرقمية

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي			مؤشرات الأنشطة						ميزانية حسب الروزنامة				مصادر أخرى للتمويل
الصنف	الصنف الفرعي[34]	ملخص الأنشط	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	2023	2024	2025	2026	
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: تشجيع النساء على المبادرة الخاصة والمساهمة في تحسين تشغيليّتهن في قطاع تكنولوجيات الاتصال												
موارد مالية		تدعيم الموارد المالية المخصصة لبرنامج FlyWheel خاصة آليتي دعم المؤسسات الناشئة (Air et Air2) لتوفير حظوظ اكثر لفئة النساء للحصول على المنح	نسبة تطوّر الموارد المالية المخصصة لبرنامج FlyWheel		% 5	% 6	% 7	0	0	0	0	
التنسيق		توطيد التنسيق بين البرامج العمومية الموجودة على مستوى الوزارات والمعنية بدعم ريادة الأعمال لدى النساء	**نسبة التقدم في اشغال التنسيق**		%5	%5	%10	0	0	0	0	
شراكات واتفاقيات		عقد الشراكات والتنسيق مع المجتمع المدني وهياكل مرافقة ودعم المؤسسات الناشئة فيما يتعلّق ببرامجها الموجهة لريادة الأعمال النسائية بالمناطق الداخلية	عدد الشراكات والتظاهرات الهادفة إلى دعم لريادة الأعمال النسائية بالمناطق الداخلية		0	0	1	0	0	0	0	
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1								0	0	0	0	
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 1								0	0	0	0	
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية لبرامج المهمة								0	0	0	0	

[33] نفس الجداول سيتم إعتمادها لكل برامج المهمة
[34] عمود إختياري

3.1 التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للأثر3

يتم تحقيق هذا الأثر (سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل) من خلال الهدف الاستراتيجي الثالث لبرنامج التنمية الرقميّة: " النهوض بالاقتصاد الرقمي والتجديد وتطوير مناخ الأعمال في مجال الرقمنة" وذلك عبر العمل على شجيع النساء على المبادرة الخاصة لاسيما من خلال تحسين بيئة ومنظومة المرافقة والمساندة لفائدة المؤسسات الناشئة بصفة عامة والتي تم تأسيسها من قبل نساء بصفة خاصة والمساهمة في تحسين تشغيليّتهن في قطاع تكنولوجيات الاتصال.

وبالرجوع إلى إحصائيات سنة 2023، بلغت نسبة الشركات الناشئة المتحصلة على علامة label startup والتي تم تأسيسها من قبل نساء نسبة 8,7 **%** سنة 2023، مقابل 7.9 **%** سنة 2022 و4 % سنة 2020 مما يعكس التطور الإيجابي للمشاركة النسائيّة في مجال ريادة الأعمال ويعود ذلك إلى تحسين بيئة ومنظومة المرافقة والمساندة لفائدة المؤسسات الناشئة لاسيما من خلال وضع وتنفيذ:

- برنامج FLYWHEEL وهو برنامج بتمويل مشترك من البنك الدولي ومؤسسة "GIZ" الألمانية من أجل خلق شبكة من منشآت الدعم للشركات الناشئة (SSO) تكون فاعلة وناجعة وشاملة في كافة أرجاء البلاد للتشجيع على نموّها وخلق عقلية جديدة ترتكز على النجاعة.
- الأليتين الموجهتين للمؤسسات الناشئة (AIR et Air2): حيث يتم إسناد التمويلات بناء على دورات ترشح بمعدّل دورة كل ثلاثية مع إسناد نقطة إضافية في النتيجة لفائدة الشركات الناشئة التي تم تأسيسها من قبل نساء أو التي تنشط في المناطق الداخلية. وبلغ عدد المؤسسات الناشئة المنتفعة بهاتين الأليّتين 193 مؤسسة من بينها 48 مؤسسة ناشئة أحد مؤسسيها عنصر نسائي (48 startups co-fondées par des femmes).

ويهدف تطوير المشروع إلى مضاعفة إمكانية الحصول على التمويل ودعم نموّ المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المبتكرة. وسيساهم المشروع أيضا في خلق ما لا يقلّ عن 1800 موطن شغل مباشر منها 30 % ستخصص للنساء و20 % للشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة.

3- تلخيص لتعهدات المهمة فيما يتعلّق بتحقيق المساواة على أساس النوع الإجتماعي

1- تلخيص للأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي

البرامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	مؤشرات الأنشطة					
		اسم المؤشّر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025[35]	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الأثر 1							
البرنامج1	المساهمة في تقليص العنف المسلط على المرأة في الفضاء الرقمي	نسبة النساء ضحايا العنف في الفضاء الرقمي من مجموع ضحايا العنف الرقمي	87%	85%	83 %	81%	75 %
الأثر 2[36]							
البرنامج 9	تعزيز تمثيلية النساء في الخطط الوظيفية العليا (مدير عام بالوزارة/ مدير عام مؤسسة/رئيس مدير عام) وهياكل القيادة (مجالس الإدارة ومجالس المؤسسة) في مجال تكنولوجيات الاتصال	نسبة النساء في خطة مدير عام بالوزارة/ مدير عام مؤسسة/رئيس مدير عام مؤسسة	24 %	25 %	25 %	28 %	28 %
		نسبة النساء في تركيبة مجالس المؤسسات ومجالس الإدارة للمنشآت والمؤسسات العمومية اللاتي يتم تعيينهن من قبل مهمّة تكنولوجيات الاتصال	38 %	36 %	36 %	38 %	38 %

[35] تقديرات خاصة بالسنة المالية المعنية بمشروع قانون المالية للسنة

[36] يتمّ إعتماد نفس التمشي لبقية الآثار

الأثر 3[37]						
البرنامج 1	تشجيع النساء على المبادرة الخاصة والمساهمة في تحسين تشغيليّتهن في قطاع تكنولوجيات الاتصال	نسبة الشركات الناشئة المتحصلة على علامة label startup والتي تم تأسيسها من قبل نساء أو شاركن في تأسيسها	8,7 %	7%	10%	11%	
		نسبة مواطن الشغل المحدثة لفائدة النساء في إطار برنامج تونس الناشئة	-	28%	30%	31%	

2- تلخيص للأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي

[37] يتمّ إعتماد نفس التمشي لبقية الآثار

أصناف الأنشطة	الأصناف الفرعية للأنشطة[38]	الأثر	البرامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الميزانية					موارد أخرى للتمويل
					2023	2024	2025	2026	2027	
التكوين والتوعية	التوعية،	عدد1	التنمية الرقمية	الهدف العملياتي 1 : المساهمة في تقليص العنف المسلط على المرأة في الفضاء الرقمي	0	0	0	0	0	
التكوين والتوعية	التكوين	عدد1	التنمية الرقمية	الهدف العملياتي 1 : المساهمة في تقليص العنف المسلط على المرأة في الفضاء الرقمي	0	0	0	0	0	
التكوين والتوعية	التكوين	عدد 2	القيادة والمساندة	تعزيز تمثيلية النساء في الخطط الوظيفية العليا (مدير عام بالوزارة/ مدير عام مؤسسة/رئيس مدير عام) وهياكل القيادة (مجالس الإدارة ومجالس المؤسسة) في مجال تكنولوجيات الاتصال	0	0	0	0	0	
مجموع الميزانية للصنف 1 من الأنشطة					0	0	0	0	0	
التنسيق		عدد1	التنمية الرقمية	الهدف العملياتي 1 المساهمة في تقليص العنف المسلط على المرأة في الفضاء الرقمي	0	0	0	0	0	
التنسيق		عدد 3	التنمية الرقمية	تشجيع النساء على المبادرة الخاصة والمساهمة في تحسين تشغيليّتهن في قطاع تكنولوجيات الاتصال	0	0	0	0	0	
مجموع الميزانية للصنف 2 من الأنشطة					0	0	0	0	0	
شراكات واتفاقيات		عدد 3	التنمية الرقمية	تشجيع النساء على المبادرة الخاصة والمساهمة في تحسين تشغيليّتهن في قطاع تكنولوجيات الاتصال	0	0	0	0	0	
مجموع الميزانية للصنف 3 من الأنشطة					0	0	0	0	0	
موارد مالية		عدد 3	التنمية الرقمية	تشجيع النساء على المبادرة الخاصة والمساهمة في تحسين تشغيليّتهن في قطاع تكنولوجيات الاتصال	0	0	0	0	0	

[38] عمود إختياري

3- التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للمهمة

تعمل مهمة تكنولوجيات الاتصال، في إطار السعي إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجيّة المرسومة لسنة 2025، سواء على مستوى برنامج التنمية الرقمية أو برنامج القيادة والمساندة، إلى الأخذ بعين الاعتبار لمسألة النوع الاجتماعي وذلك من خلال العمل على تفعيل الآثار الأوّل والثاني والثالث من الخطّة الوطنيّة لمأسسة النوع الاجتماعي وذلك من خلال العمل على تحقيق الأهداف العملياتيّة المراعية للنوع الاجتماعي التالية:

- **المساهمة في تقليص العنف المسلط على المرأة في الفضاء الرقمي**: حيث من المؤمل أن تشهد نسبة النساء ضحايا العنف في الفضاء الرقمي تراجعا بين سنة 2023 وسنة 2025 بنسبة (4%)،

- **تعزيز تمثيلية النساء في الخطط الوظيفية العليا (مدير عام بالوزارة/ مدير عام مؤسسة/رئيس مدير عام) وهياكل القيادة (مجالس الإدارة ومجالس المؤسسة) في مجال تكنولوجيات الاتصال:** حيث يُتوقّع أن تبلغ نسبة النساء في خطة مدير عام بالوزارة/ مدير عام مؤسسة/رئيس مدير عام مؤسسة، 25 % مقابل 24 % سنة 2023 على أن تبلغ نسبة 28 % سنة 2027.

- وفي إطار تشجيع النساء على المبادرة الخاصة والمساهمة في تحسين تشغيليّتهن في قطاع تكنولوجيات الاتصال، ستعمل الوزارة على **تشجيع النساء على المبادرة الخاصة والمساهمة في تحسين تشغيليّتهن في قطاع تكنولوجيات الاتصال**، ومن المنتظر أن تبلغ نسبة الشركات الناشئة المتحصلة على علامة label startup والتي يتم تأسيسها من قبل نساء أو يشاركن في تأسيسها نسبة 10 % سنة 2023 مقابل 8,7 % سنة 2025 أي بنسبة تطوّر تقدّر بـ 15 %.